



مخطوطة

أحسن الدلائل على بعض المسائل

المؤلف

محمد عمر السندي الحنفي

فهرس ما في كتاب احسن الدلائل

٣ مقدمة في امور ثلثة

الامر الثاني ان البدعة ليست بحسنة بل كلها ضلالة

١٥ فرضية مسح الرجلين ووجوب

غسلهما

٢٠ جواز التمضمض والاستنشاق مرة

واحدة وجواز وصلها بماء واحد

٢٤

عدم كفاية مسح العمامة عن مسح الرأس

٢٦

ما ثبت في الوضوء من الاذكار

٣٥

نقض الوضوء باكل لحم الا بابل

٤ الامر الاول العالم المتعد يجب عليه ان يعمل بالحدوث

المخالف لامامه ولا يخرج بهذا العمل عن مذهبه

١٠ الامر الثالث ان الجماعة والسواد الاعظم الذين امرنا باتباعهم هو المتمسك بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة اصحابه وان كان واحدا

١٦ وجوب التسمية عند الوضوء

٢٢ عدم سنية تثليث مسح الرأس

٢٦

مسح الرتبة

٣٠

نقض الوضوء بمس الذعر

٣١

غسل الجمعة

حكم الآبار التي لم تبلغ دورتها

سنة وثلثين

٥٢

كيف تعمل المرأة المبتدعة في

الحيض والملبسة عليها عاداتها

اذ استمر دمها

٥٣

خروج وقت الظهر ودخول وقت

العصر اذا صار ظل كل شيء مثله

٥٩

جمع الطهر والعصر في حالة السفر

في وقت المغرب والعشاء في وقت

٦٤

لفظ والدرجة الرفيدة ودارقونا

شفاعة وبارحم الرحمن في

الدعاء بعد الاذان

وجوب مسح الكفين واستجاب

المسح الى المرتفعين في التيمم

٥٣

نضح بول الغلام ما لم يطعم الطعام

بخلاف بول الجارية

٥٤

من صلى ركعة من الصبح قبل طلوع

الشمس فليصل اليها اخرى

٦٣

تقبيل ظفر الاظلمتين ووضعها

على العينين عند سماع الشهادان

محمد رسول الله في الاذان والاقامة

٦٥

قول الصلوة سنة رسول الله

بعد اذان الجمعة بدعة

٦٦

نية الصلوة باللفظ بدعة

عدم ركبة الفاتحة

وجوب قراءة الفاتحة للمأموم

ولو كانت الصلوة جهرية

رفع اليدين حذو المنكبين وحذو

الاذنين وفروعهما

وضع اليدين على الصدر وحتت

السرة

جهر الامام والمأموم بالتأمين

يقول الامام الحميد بعد التسميع

الدعاء بين السجدين

الاشارة في الشاهد

وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة

رفع اليدين في افتتاح الصلوة مع

الكبير وقبله وبعده

وضع اليد على الذراع وعلى الكف و

الرسغ واخذ الشمال باليمين

ما يقرأ بعد الكبير قبل القراءة

الدعاء في الركوع والسجود

وضع اليدين في السجود بكون الوجه

بيده الكفين ووضعها حذو المنكبين

نبوت جلسة الاستراحة

التورك في القعدة الاخيرة

رفع اليدين عند الركوع وعند القيام منه

والقيام الى الثالثة

رد السلام بالاشارة

في الصلوة

عدم فساد الصلوة باخذ قیاد

الزيس او بالمشي لاخذ الزيس مستقبل

القبلة

كفاية الخطا اذا لم يجد سترة

وتر التلات بالتسليمين او بتسليمية

بالقعدة على الركعتين او بدونها

استجاب الركعتين قبل المغرب

سلام الناسي للصلوة والذي يظن

انه ليس في الصلوة وكذا العمل

الكثير والخطوات في الصلوة سهوا

حمل الصبيان والحيوان والفعل العليل

وان تعدد ولم يتوال في الصلوة لا تبطل بها

ترك استقبال القبلة ساهيا

لا يبطل الصلوة

عدم وجوب الوتر

سنة الركعتين قبل الظهر

قضاء سنة الفجر بعد الزهينة

قبل طلوع الشمس ونية

قضاء سنة الظهر بعد العصر

١٥٤

كراهية السنن حين الشروع في

الاقامة وبعدها

١٦١

سجود السهو بعد التسليمين

وقبلها

١٤١

عود المصلي اذا قام من الركعتين

حتى يستتم قائما

١٤١

صحة الجمعة في كل مكان حتى في البراري

وقت دفع النزاع في اقامة الجمعة

١٦٣

عدم فرضية الترتيب وعدم

وجوبه

١٦٩

اجبار نقصان الصلوة بالسجدتين

والسلام بعدها بدور الشهادتين

مع امر جائز

١٤٣

لا تقصر الصلوة في اقل من رابعة بريد

١٨٤

البدعات حال الخطبة

١٨٨

قراءة الفاتحة في صلوة الجنازة

تم العنبر

شبكة

الألوكة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نزل احسن الحديث تنزيلا وجعل احسن الهدى هدى
محمد تمجيلا صلى الله عليه وعلى آله واصحابه الذين يستمعون القول
فيتبعون احسنه . وعلى من قفى على آثارهم فيرفضون من القول
او هنه . **وبعد** فيقول العبد الضعيف **محمد عمر** السدي الحنفي
تجاوز الله عن ذنبه الجلي والحنفي ابن وحيد العصر فريد الدهر
صاحب القوة القدسية . والملكة الملكوتية استاذي ومولا بي
محمد عبد الغني الكذهري قدس اسراره الله الباري . هذه عدة
من المسائل مرشحة باحسن الحجج والدلائل جمعتهما بالاستعجال
مع تكسر البان ونكث البلبان مراعيان في ذلك شريطة الانصاف
مجانبا فيه عن طريقة الاعتفاف مسمياله باحسن الدلائل

على بعض المسائل . ولما استتب هذا الجمع على هذا المنوال . ورائيه جديرا
بمطالعة ارباب الفضل والكمال . حدتني نفسي ان اخدم به حفرة
من هو كعبة الحجاج . كعبة لاهل الاحتياج . **س** يحوم حول ذراه العالمون
كما ترى الحجج بيت الله معتركا . اعني العطب الاعظم . والغوث
الافخم . ثمرة نواد سيد العرب والعجم . شيخ طوائف الامم هادي
الانام . المهدي الامام . مرشد الخلق . الداعي الى الحق . ما حي انواع
البدع والظلم . **سلطان الرجال** في الجهد والعلم . لازلتم شمس
افاضاته طالعة . وبدور ارشاد دانه ساطعة . فبعد ذلك لعفته

بتحفة المحتاج الى قبلة اهل الاحتياج

وقبل الشروع في المعقود . نذكر مقدمة متوكلا على المعبود .

مقدمة في امور ثلثة



الامر الاول

ان العالم المقلد يجب عليه ان يعمل بالحديث المخالف لامامه ولا يخرج
 بهذا العمل عن مذهبه قال السيد ميرزا مظفر جابجنانان في بعض
 كتاباته على ما في المقامات المنظرية در عمل بحديث شيخ محمد حيوة
 محدث مدني رحمه الله تعالى رسالة نونته ملخص آن بفرسي محرري شود
 قال الله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وقال رسول الله صلى
 عليه وآله وسلم لا يؤمن احدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به
 حديث صحيح روايت کرده است آنرا ابو القاسم ابن اسماعيل بن فضل
 اصفهاني در كتاب الحجية و ذکر کرده است در روضة العلماء که امام ابو حنيفه
 رضي الله عنه فرموده است که قول جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم
 وقول الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقول مشهور است از ان امام که

فرموده اذا صح الحديث فهو مذهبي پس کسیکه مهارتی در فن حدیث دارد
 و ناسخ از منسوخ و قوی از ضعیف می شناسد اگر کذب ثابت عمل نماید
 از مذهب امام بر نمی آید چرا که قول امام اذا ثبت الحديث فهو مذهبي
 نص است درین باب و اگر با وجود اطلاع بر حدیث ثابت عمل نکند این قول
 امام را ترکوا قولی بخبر الرسول خلاف کرده باشد و مخفی نیست که
 صحیح یکی از علماء است جمیع حدیث را احاطه نموده است چنانچه قول امام ترکوا
 قولی بخبر الرسول نص است بر آن که جمیع حدیث با امام نرسیده بلکه
 بعضی از آنها فوت شده و چرا فوت شود که مثل خلفاء راشدین که
 اعلم اهل امت و ملازم صحبت جناب رسالت صلی الله علیه و آله و سلم بودند
 بعضی احادیث نیز از ایشان فوت شده و میدانند این معنی را هر که
 معرفتی باین حدیث دارد و لذا هر است که بر افراد امت اتباع پیغمبر واجب

ست و اتباع هیچ یکی ازین ائمه واجب نیست و اهل امت مختارند مذهب
 هر که از مجتهدین خواهند اختیار نمایند و هر که میگوید عمل بحدیث
 از مذهب امام برمی آرد اگر برهانی برین دعوا دارد بیارد **۱۱** قال
 الشيخ عبدالعزیز المحدث الدهلوی فی فتاواه و بعد ازین جمله خلاصه
 کلام آنکه اگر مسلمانی را بمزاولت علوم عربیه فهم کتاب و سنت
 بسلیقه بی تکلف میسر شود و حدیثی در یابد که محققان فن حدیث
 حکم بصحت آن کرده اند و از جمله فقهاء اهل سنت جمعی بر آن رفته بگویند
 از مخالفت اجماع بیرون آمده و از استاذان معتبر و شروح و حواشی
 دریافته باشد انتفاء نسخ آنرا پس آن مسلمان را حق و مؤکد تر
 همینست که از هر مذهیبیکه باشد در آن مسئله اتباع حدیث بکند
 و در چیزیکه اینچنین نص یافته نشود بهر کسیکه حسن ظن داشته

باشد تقلید او نماید و درین قسم حکم واضح شارع را بتوهم آنکه صاحب
 مذهب در شرک آن حجت داشته باشد نگذارد و باین قدر مخالفت
 برگز از آن مذهب خارج نمی شود چنانچه از ائمه اربعه بصراحت و
 تاکید ثابت شده است که هر که حدیث صحیح را برخلاف قول ما دریابد
 عمل بحدیث بکند که فی الحقیقت مذهب ما همینست **۱۱** —

الامر الثاني

ان البدعة ليست بحسنة بل كلها ضلالة قال الامام الرباني
 المجدد دلائف الثاني قدس سره از حضرت حق سبحانه و تعالی
 بتضرع و زاری و التماس و اقتضای و ذل و انکسار در سر و چهار
 سألتمی نماید که هر چه در دین محدث شده است و مستبعد گشته که
 در زمان خیر البشر و خلفاء راشدین او نبوده علیه و علیهم الصلوات



والتليمة التي رجبه آن چیز در روشنی مثل فلک صبح بود این ضعیف
 را با جمعی که باو مستندند گرفتار عمل آن محدث مگر داناد و معتول
 حسن آن مستبد مکناد بجز سید المختار و آل الابرار علیه و علیهم
 الصلوة والسلام گفته اند که بدعت بر دو نوع است حسنة و سيئة
 حسنة آن عمل نیک را گویند که بعد از زمان آن سرور و خلفا در آن
 عهد و علیهم الصلوات انهمها و من النجيات اکتها پیدا شده باشد
 و رفع سنت نه نماید و سيئة آنکه رافع سنت باشد این فقیر در هیچ
 بدعتی ازین بدعتها حسن و نوزاد نیست منابده نمیکند و جز ظلمت
 و کدورت احساس نمی نماید اگر فرضاً عمل مستبد را امروز بواسطه
 ضعف بصارت بطراوت و نضارت ببینند فردا که حدید البصر
 گردند دانند که جز خسارت و ندامت نتیجه نداشت

بوقت صبح شود همپو روز معلومت که با که با حقه و عشق در شب در بخور
 سید البشر میفرماید علیه و علی آل الصلوات والتليمة من
 احداث فی امرنا هذا ما ليس منه فهو رد چیزیکه مردود باشد
 حسن از کجا پیدا کند و قال علیه الصلوة والسلام اما بعد فان
 خیر الحدیث کتاب الله و خیر الهدی هدی محمد و شر الامور
 محدثاتها و کل بدعة ضلالة و من علیه الصلوة والسلام اوصیکم
 بتقوی الله و السمع و الطاعة و ان کان عبدا حبشيا فانه من
 یعیش منکم بعدی فسیری احنافا کثیرا فعلیکم بسنتی و سنة
 الخلفاء الراشدين المهديين تمسکوا بها و عضوا علیها بالنواجذ
 و ایاکم و محدثات الامور فان کل محدث بدعة و کل بدعة ضلالة
 هرگاه هر محدث بدعت باشد و هر بدعت ضلالت پس معنی

حسن در بدعت چه بود الفناً آنچه از احادیث منہوم میگردد
 آنست که هر بدعت رافع سنت است تخصیص بعضی ندارد
 پس هر بدعت سینه بود قال علیه الصلوة والسلام ما حدث
 قوم بدعة الا رفع مثلها من السنة فالتمسك بسنة خير
 من احداث بدعة وعن حسان قال ما ابتدع قوم بدعة
 في دينهم الا نزع الله من سنتهم مثلها ثم لا يعيدها اليهم الى
 يوم القيامة ام

الامر الثالث

ان الجماعة والسواد الاعظم الذين امرنا باتباعهم هو
 المتمسك بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة
 اصحابه وان كان واحد في شرح الفقه الاكبر للملا
 علي القاري وعن سفيان لوان فقيها واحدا على راس جبل

لكان هو الجماعة ومعناه انه حيث قام بمقام به
 الجماعة فكانه جماعة ومنه قوله تعالى ان ابراهيم
 كان امة هـ وقد قيل ليس بمستنكر ان
 يجمع العالم في واحد ا وفي البواقيت للامام
 الشعراي وكان سفيان الثوري يقول اهل السنة
 والجماعة هم من كان على الحق ولو واحدا
 وكذلك كان يقول اذا سئل عن السواد
 الاعظم من هم وكذلك كان يقول الامام
 البيهقي ا وفي تبعايد الشيطان وما حسن
 ما قال ابوسامة عبد الرحمن بن اسماعيل
 في كتاب الحوادث حيث جاء الامر بلزوم

الجماعة فالمراد به لزوم الحق واتباعه و
ان كان المتمسك به قليلا والمخالف له كثيرا
لان الحق هو الذي كانت عليه الجماعة الاولى
من عهد النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه ولا
نظر الى كثرة اهل الباطل بعدهم قال عمرو
بن ميمون الازدي صحبت معاذا باليمن فما
فارقت حتى واريت في التراب بالسنام ثم صحبت
بعده ائمة الناس عبد الله بن مسعود فسمعت
يقول عليكم بالجماعة فان يد الله على الجماعة
ثم سمعت يوما من الايام وهو يقول

سيلي عليكم ولاة يؤحزون الصلوة عن
مواقيتها فصلوا الصلوة لميقاتها فهي الفريضة
وصلوا معهم فانها لكم نافلة قال قلت يا
اصحاب محمد ما ادري ما عند ثونا قال وما
ذاك قلت تامرني بالجماعة وتحضني عليها
ثم تقول صل الصلوة وحدك وهي الفريضة
وصل مع الجماعة وهي النافلة قال يا عمرو
بن ميمون قد كنت اظنك من ائمة اهل هذه
القربة تدري ما الجماعة قلت لا قال ان جمهور
الناس الذين فارقوا الجماعة الجماعة ما وافق

الحق وان كنت وحدك قال نعيم بن حماد يعني
 اذا فسدت الجماعة فعليك ما كانت عليه
 الجماعة قبل ان تفسد وان كنت وحدك
 فانك انت الجماعة حينئذ وعن الحسن قال
 السنة والذي لا اله الا هو بين القاي والجا في
 فاصبر واعليها رحمكم الله فان اهل السنة
 كانوا اقل الناس فيما مضى وهم اقل الناس فيما
 بقي الذين لم يذهبوا مع اهل الا ترف في اترافهم
 ولا مع اهل البدع في بدعهم وصبروا على
 سننهم حتى لغوا ربههم فلكذلك انشاء الله فكونوا

دكان محمد بن اسلم الطوسي الامام المتفق على امامته من اتباع الناس للسنة
 في زمانه حتى قال ما بلغني سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا عملت
 بها ولقد حرصت على ان اطوف بالبيت راكبا فماكنت من ذلك ^{سئل}
 بعض اهل العلم في زمانه عن السواد الا عظم الذين جاء فيهم الحديث اذا اختلف
 الناس فعليك بالسواد الا عظم من السواد الا عظم قال محمد بن اسلم الطوسي
 هو السواد الا عظم ^ا واذا فرغنا عن المقدمة فلنشرع في المسائل المهمة

فرضية مسح الرجلين ووجوب غسلهما

قد ورد في سنن النسائي في حديث الميبي صلوة العالم تتم
 صلوة احدكم حتى يسبغ الوضوء كما امره الله في غسل وجهه ويديه الى
 المرفقين ويمسح براسه ورجليه الى الكعبين ^٦ رجلاه كلهم ثقات
 الا يحيى بن خلاد قال ابن القطان مجهول لكن في تقريب التهذيب

له روية وذكره ابن حبان في ثقات التابعين ه فبعلم منه انه
 ليس في الكتاب الا المسح كما روى ابن ماجه عن ابن عباس ان الناس
 ابوا الا الغسل ولا اجد في كتاب الله الا المسح الا انه قد
 ورد التواعد بالنار في الحديث المتفق عليه على من مسح على ارجلهم
 وفي حديث رواه مسلم على من لم يغسل عقبه فينبغي ان يقال ان
 الغرض هو المسح وان الغسل كان محايلا على تركه اشد الملامة
 قال في حجة الله البينة للشيخ ولي الله المحرف الدهلوي ولا عبرة
 بقوم تجارت بهم الا هواء فانكروا غسل الرجلين متمسكين بظاهر
 الآية فانه لا فرق عندي بين مقال لهذا القول وبين من انكر
 غزوة بدر واحد مما هو كالشمس في رابعة النهار نعم من
 قال بان الاحتياط الجمع بين الغسل والمسح او ان ادنى الغرض

المسح وان كان الغسل محايلا ام اشد الملامة على تركه فذلك امر يمكن
 ان يتوقف فيه العلماء حتى تكشف حلية الحال ه قلت ان
 الغسل يتضمن المسح فكيف الاحتياط في جمعها بل هو خلاف
 السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لان جميع من وصف
 وضوئه صلى الله عليه وسلم في مواطن مختلفة وعلى صفات متعددة
 لم يأوا بالمسح مع الغسل بل ذكر في بعض الاحاديث انه قال
 صلى الله عليه وسلم بعد ان فرغ من غسل الرجلين ثلاثا ولم يمسح
 قبله ولا بعده فمن زاد على هذا فقد اساء وظلم ه فالاحتياط
 كان في الاتباع لا في الابتداء ه هذا اما ادى اليه نظري و
 الحكم غير خير عند غيري ه والله اعلم

وجوب التسمية عند الوضوء

قد اختلف اصحابنا على استحبابها وسنيتها ووجوبها واليه مال
ابن المهام في فتح القدير وهو الحق كحديث لا وضوء لمن لم يذكر اسم
الله عليه اخرج ابو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم مرفوعا
وهذا الحديث وان كان متكلما فيه الا انه قد روى من طرق لسند بعضها
بعضا فقد كما قال ابن كثير في الدرر المشاهير حديث حسن او صحيح فلا يخفى
ان هذا الحديث وان كان نصا على انها شرط او ركن الا انه خبر واحد
فثبت منه الوجوب كما استتوا او وجوب الفاتحة من حديث
لا صلوة الا بقراءة الكتاب واما عدم نقلها عن علي وعثمان في
صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس الا لانها ما
كانا لا ابصد بيان الافعال التي كانت للوضوء والتسمية ليس

الاذكار لفتح الوضوء بها واما حديث المسيب صلوة الذي ذكر في
بعض طريقه اذا تمت الى الصلوة فتوضأ وفي لفظها لان صلوة
احدكم حتى يسبغ الوضوء كما امر الله فيغسل وجهه الحديث فلا
يستدل به على ان التسمية ليست بواجبة بانها لم تذكر مع ان
المعالم مقام التعليم لان حديث المسيب صلوة وان كان اصلا في وجوب
ما ذكر فيه وفي عدم وجوب ما لم يذكر الا انه ان عارض الوجوب
او عدمه دليل اقوى منه عمل به قاله الحافظ في الفتح وهذا قد عرفت
دليل الوجوب واما تفسير ربعة حديث لا وضوء الخ لما في سنن
ابي داود بانه يتوضأ ولا ينوي فمحمل تردد بل هو حذف الظاهر وليست
قرينة من العرائن اللغوية والحالية عليه فلا يرثب على هذا التكلف
وان تثبت زيادة تحقيق فارجع الى فتح القدير فانه بالمطالعة

جدير والله اعلم وعلمه اتم —
جواز التمضمض والاستنشاق مرة واحدة وجواز وصلهما بماء واحد
 قد ورد فعله صلى الله عليه وسلم تارة انه تمضمض واستنشق مرة
 كما في سنن ابي داود وتارة انه تمضمض واستنشق ثلاثا
 كما في الاحاديث الصحاح الستة فاكل سنة وعند فقهاءنا
 ايضا كذلك فانهم يحكمون على فعل يكون على خلاف السنة بالكلية
 كما في التنفل بعد طلوع الفجر سوى ركعتي السنة وهنا قد صرحوا
 بالجواز وعدم الكراهة في رد المحتار في الجرح عن المعراج انه
 ترك التكرار مع الامكان لا يكره وايده في الطلبة بانه ثبت
 عنه صلى الله عليه وسلم انه تمضمض واستنشق مرة كما
 اخبره ابو داود ام وفي سنة اللغات شمني از فتاوى

كما في الاحاديث الصحاح الستة
 كما في سنن ابي داود وتارة انه تمضمض واستنشق مرة واحدة
 كما في سنن ابي داود وتارة انه تمضمض واستنشق ثلاثا
 كما في الاحاديث الصحاح الستة فاكل سنة وعند فقهاءنا
 ايضا كذلك فانهم يحكمون على فعل يكون على خلاف السنة بالكلية
 كما في التنفل بعد طلوع الفجر سوى ركعتي السنة وهنا قد صرحوا
 بالجواز وعدم الكراهة في رد المحتار في الجرح عن المعراج انه
 ترك التكرار مع الامكان لا يكره وايده في الطلبة بانه ثبت
 عنه صلى الله عليه وسلم انه تمضمض واستنشق مرة كما
 اخبره ابو داود ام وفي سنة اللغات شمني از فتاوى

ظهيرية

ظهيرية نقل كرده وصل جائزست نیز نزد امام ابو حنیفه ا و هذا
 موضع جواز للعاقل الغض ان يصنع ضابطة ان اما من الائمة
 اذا قال بسنة شئ مع انه ورد خلافه ايضا عن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلم منه ان غيره خلاف السنة
 عنده ما لم يصرح بذلك بل قد كان الامران سنة عنده ويكون
 لاحدهما احب اليه من الآخر وارجح بدلائل لاحت له فلعل
 ما ترى في كتب الفقهاء من عز وسنة شئ الى اصحابنا مع
 ورود خلافه ايضا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ترى
 التثنية بمياه جديدة في المتون فالمر فيه ان كلام الامرين
 سنة عندهم واحد هما يكون ارجح من الآخر و احب اليهم والفقهاء
 كتبوا ما هو الا ارجح واحب هذا والله اعلم

شبكة
 الألوكة

عدم سنية تثليث مسح الرأس

قد وردت في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم احاديث
كانت في بعضها مسح الرأس مرة صراحة وفي بعضها دلالة
حيث ذكر فيها الوضوء ثلاثا غير مسح الرأس لانه لو كان زائدا
على مرة لذكر فيه كما ذكر في غيره فهذا يدل على ان تثليث المسح
ليس سنة بل الحديث المشهور الذي صححه ابن خزيمة وغيره من
طريق عبد الله بن عمرو بن العاص في صفة الوضوء حيث قال
النبى صلى الله عليه وسلم بعد ان فرغ من زاد على هذا فتداسا
وظلم ادل دليل على عدم جواز التعدد فان في رواية سعيد بن
مسفور فيه التصريح بانه مسح راسه مرة اذ لو كان الزيادة
على المرة مستحبة لما قال من زاد على هذا فقد اساء وظلم

مع كونه مسح مرة واحدة واما ما روى ابو داود في صفة وضوء رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن عثمان من طريق ابي مسلمة عن حران مسح
راسه ثلاثا وصححه ابن خزيمة وغيره فلا يثبت منه الا الاستحباب
فيفيد عليه ما يفيد تحريمه على انه قد عارضه ما رواه ابو داود من
حديث عطاء بن يزيد اللبتي عن حران عن عثمان حيث ذكر فيه
المسح ولم يذكر فيه العدد مع ذكره في غيره من الاعضاء ومن حديث
ابن ابي مليكة عن عثمان حيث ذكر فيه مسح براسه واذنيه
فغسل بطولهما وطهورهما مرة واحدة فلا تقوم به حجة والمحل
على تعدد القصة يا باه اتحاد المخرج واما ما اخرج ابن ابي شيبة
في مصنفه عن النس انه قال انه مسح على الرأس ثلاثا ياخذ
لكل مسحة ماء جديدا فتوقوف فلا يبارض المرفوع وكذا

يعارض ما اخرج الدارقطني والبيهقي عن علي مسح راسه ثلاثاً
 مع كونه محتمل انه مسح راسه ثلاثاً بماء واحد كما اخرج الطبراني
 عنه رضي الله عنه واما معنى ما زاد الزيادة من زاد عضو آخر
 فقد اساء وظلم فزود لانه لم يذكر في هذا الحديث غسل الفم
 والالف مع ان غسلها من السنن فالمراد الزيادة على الثلاث
 في غير الراس وفيه على المرة ويؤيدك ما رواه يعقوب بن حماد بن
 معاوية من طريق المطلب بن حنظب مرفوعاً الوضوء مرة
 مرة وثلاثاً فان نقص من واحدة او زاد على ثلاثة فقد اخطأ
 هذا ما وقع في البال بتوصيف ذي الجلال

عدم كفاية مسح العمامة عن مسح الراس

قد تتبعت الاحاديث فرأيت في بعضها المسح على الراس وتبين

بعضها

بعضها على العمامة وفي بعضها الجمع بينهما ولم اجد حديثاً مرفوعاً
 يصرح ان يكفي مسح العمامة عن مسح الراس فينبغي ان يحل مسحه
 صلى الله عليه وسلم على العمامة انه كمل عليها بعد مسح الناصية كما
 هو ظاهر حديث رواه مسلم عن المغيرة بن شعبه ومسح بناصيته
 وعلى العمامة وعلى خفيه ومن طريق آخر عنه مسح على الخفين
 ومقدم راسه وعلى عمامته واصرح منه ما روى النسائي عنه في
 مرفوعاً في باب كيف المسح على العمامة فتوضأ ومسح بناصيته
 وجابني عمامته ومسح على خفيه و وقد قال الخطابي فرض الله
 المسح والحديث في مسح العمامة يحتمل التأويل فلا يترك المتيقن
 للمحتمل والمسح على العمامة ليس بمسح على الراس و وقال الشيخ
 في اشعة المعاني والحق بمجرد ابن خنيس محتمل حكمه بان نزلت

الا انك خبري باشد مثل مسح خفين در غایت ظهور و اشتها مانند
روشنی آفتاب و الله اعلم * نعم قد جاء اجزاء المسح عن
ابي بكر كما في الترمذي وقال ابن المنذر ثبت ذلك عن ابي بكر
عمره صلوات الله الا ان عليهم ثبوت عنهما لم يبلغ مبلغ الشجرة
فلا نترك به ما ثبت في كتاب الله من مسح الراس هذا والله اعلم

مسح الرقبة

قد اخرج ابوداود عن معاذ بن معد كيرب قال رايت رسول الله
صلى الله عليه وسلم توضأ فلما بلغ مسح راسه وضع كفيه على مقدم
راسه فامرهما حتى بلغ القفا الحديث فثبت منه مسح الرقبة
مع مسح الراس اذ هي والقفا يقال لمؤخر العنق في الصراح رقبة
يسر گردن وفي المصباح القفا مؤخر العنق وفي المحكم والموك

و قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يطعم
الساكن اب بكر وعمر برشدوا

وراء العنق

وراء العنق ولهذا استدال الحافظ ابن حجر في تلخيص الجبير والعين في
شرح الهداية بحديث رواه ابو عبيد في كتاب الطهور عن موسى
بن طلحة انه قال من مسح قفاه مع راسه وفي الغل يوم القيامة
نعم لم يثبت في الهيئة المذكورة في كتب اصحابنا المتأخرين من
مسح الرقبة بعد مسح الراس والاذنين بطهور الا صابغ حديث
اصلا لا صحيح ولا حسن ولا ضعيف واما ما استدلو ا على مسح
الرقبة من الاحاديث فمنع كونها ضعيفة سوى ما مر عن موسى
بن طلحة ليس بينها هذه الهيئة بل لم يكن فيه ان هذا المسح
كان بعد استيواب مسح الراس بل جاز ان يكون هذا المسح هو
مسح القفا الذي كان في استيواب مسح الراس ولهذا لم
يرونيه عن اصحابنا المتقدمين رواية وهو كما اعلم

شكحة

الألوكة

ما ثبت في الوضوء من الأذكار

لم يثبت في الوضوء إلا أمران الأول التسمية في الابتداء قد روى
ابن خزيمة والنسائي والدارقطني من حديث معمر بن ثابت و
قيادة عن انس قال طلبت بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وضوء فلم يجد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صل مع احد منكم ماء
فوضعه يده فيه وقال توضع اباسم الله الحديث وروى البزار في
سننه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
بدأ الوضوء سمي وروى الدارقطني عنها كان اذا مسح طهورا ذكر
اسم الله عليه وروى الطبراني في الصغير باسناد حسن عن
ابيهرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا هريرة اذا
توضأت فقل باسم الله والحمد لله على دين الاسلام والدمر

الثاني بعد الفراغ قول اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
واشهد ان محمدا عبده ورسوله كما في صحيح مسلم وزاد الترمذي
متصلا بهذا اللفظ اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين
ويستحب ايضا ان يضم اليه ما روى ابن السنن في كتابه عمل اليوم و
الليلة مرفوعا سبحانك اللهم وبحمدك واشهد ان لا اله الا انت
وحده لا شريك لك استغفرك والتوب اليك واما
الأذكار التي يقال عند غسل كل عضو من اعضاء الوضوء فكذلك
لم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا احد من اصحابه ومن ثم
لم يذكر في المتون قال ابن الصلاح لم يصح فيه حديث وقال النووي
ان الادعية في اثناء الوضوء لا اصل لها هـ هذا والله اعلم

فليتوضأ واي امرءة مست فرجها فليتوضأ قال الترمذي في العلل
 عن البخاري هو عندي صحيح ومنها حديث ام جيببة صحيحة البوزعة
 كما في سنن الترمذي والحاكم واعلمه البخاري والطحاوي باه
 مكحول لم يسمع من عتبة وكذا قال يحيى بن معين وابو حاتم
 والنسائي انه لم يسمع منه وخالفهم دحيم وهو اعرف بحديث
 الشاميين فثبت سماع مكحول عن عتبة وقال الخليل
 في العلل صحيح احمد حديث ام جيببة اخرجه ابن ماجه من
 حديث علاء بن الحارث عن مكحول وقال ابن السكن لا اعلم
 به علة ومنها حديث زيد بن خالد اخرجه احمد والبرار و
 البيهقي في الخلفيات واسحاق بن راهويه في مسنده
 باسناد صحيح واخرج الطحاوي ايضا وضعفه بايراد ضعيف

رده البيهقي فهذه احاديث يعلم منها وجوب الوضوء لمس
 ذكره بغير حائل واما حديث طلحة بن علي الذي اخرجه احمد و
اصحاب السنن والدارقطني وصححه عمر بن علي الفلاس وابن
حبان وحسنه ابن المديني قال فرجنا وقد الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فبايعناه وصلينا معه فجاد رجل كأنه بدوي
فقال يا نبي الله ما ترى في مس الرجل ذكره بعد ما يتوضأ
فقال صلى الله عليه وسلم هل هو الا مضغة منه او بضعة منه
فنعلم منه عدم اشتقاض الوضوء فنقول ان حديث النقض
رواه كثير من الصحابة وحديث عدم النقض لا يحفظ الا من
حديث طلحة بن علي وهو لم يسمع الا في السنة الاولى من
الهجرة حيث كان المسلمون يبشرون مسجد رسول الله صلى الله

عليه وسلم في المدينة كما اخرج ابن حبان بسنده الى طلق
 بن علي وقد روى واحخرج اليهم عن طلحة بن علي قال اخرجنا
 وفد الى النبي صلى الله عليه وسلم فبايعناه وصلينا معه واخبرنا
 ان بارضنا بيعة لنا واستوهبنا من فضل طهورة فقال
 اذهبوا بهذ الماء فاذا قدمتم بلدكم فاكسروا بيعتكم ثم
 انضوا مكافها من هذا الماء واتخذوا مكافها مسجداه وقد
 روى عنه الطبراني في معجمه الكبير وصححه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من مس ذكره فليتوضأ وقد روى ابو هريرة
 الذي اسلم سنة سبع من الهجرة حديث النقص كما تقدم فان
 نظرنا الى الترجيع فكثر الرواة مؤثرة في ترجيع النقص ولا
 نظرنا الى النسخ فالتظاهر انتسخ حديث عدم النقص

سنة ثمان مائة من بني حنيفة ورجلا من بني ربيعة حتى قدمنا على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم

وان كان

وان كان يميشي احتمال ان ابا هريرة المتأخر الاسلام سماع من
 صحابي آخر متقدم الاسلام واحتمال ان طلقا سماع من صحابي
 سماع قبل الهجرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فينبغي ان يقال
 بالنقص لثلا يهدر العمل ببيض الاحاديث فان احاديث عدم
 النقص لم يثبت بما نقتض عن ان يتوضأ من مس ذكره فلو توضأ
 عملا على احاديث النقص لم يخالف احدا من الاحاديث
 فتدبر هذا ما ظهر في الباب وهو تعالى اعلم بالصواب

نقص الوضوء باكل لحم الابل

قد جاء في نقص الوضوء باكل لحم الابل حديثان عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم احدهما حديث جابر بن سمرة ان رجلا سأل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم التوضأ من لحوم الغنم قال

فتوضأ وان شئت فارتوضأ
 ان شئت فارتوضأ من لحوم الابل قال



نعم فتوضأ من لوم الأبل الحديث أخرجه مسلم وثانيهما حديث
 البراء بن عازب قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن الوضوء من لوم الأبل فقال توضؤا منها وسئل عن لوم
 الغنم فقال لا توضؤا منها أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه
 مختصرا ولما ارجحنا مرفوعا كان فيه عدم النقص عن اكل
 لوم الأبل الا حديث جابر كان آخر الامر من رسول الله
 ترك الوضوء مما مسه النار أخرجه أبو داود والنسائي
 وهذا ليس بحجة فان هذا الحديث يدل على الطعام والشراب
 ايها كان اذا مسه النار كان ناقضا للوضوء من جهة انه
 مسه النار فرفع ذلك الحكم واما حكم الوضوء من اكل لوم
 الأبل فليس من هذه الجهة بل من جهة نفس لحمها وليس

المراد من الامر بالوضوء الامر بغسل اليدين فانه لا دليل عليه
 بل الحديثان المذكوران يفهم منهما كل من له سلبية باللسان
 العربي ان بينهما الامر بالوضوء الشرعي مع انه من المعاني الشرعية
 وهي مقدمة على غيرها ولا يجوز ان يحمل الامر على الاستسباب
 لانه ليس لهم حديث خاص يحكم بعدم نقص الوضوء من لحم الأبل
 حتى يحمل على الاستسباب جمعا بينهما بل هو راي من عندهم فلا يعتبر به
 والى الانتقاض ذهب الامام احمد واسحق وطائفة من
 اهل الحديث وقال النووي وهذا المذهب اقوى دليلا وان كان
 المحصور على خلافه ٥ وقال الدميري انه المختار المنصوص من
 جهة الدليل ٥ وقال الشيخ عبد الحى الكهنوي وهو مذهب
 قوي من حيث الدليل ٥ والله اعلم بالصواب

غسل الجمعة

قد ظهر لي بعد تفكير كثير وتعمق وفيه انه ليس بفرض ولا سنة بل هو مستحب اذ لو كانه ليس بفرض فلان الغسل يوم الجمعة ما كان امرا يقديا بل هو للظنفة ودفغ الذي فلا يكون الامر بالغسل الوارد في الاحاديث للوجوب في اصول الشاشي وعلى هذا الاصل قلنا في قوله عليه السلام اذا وقع الذباب في طعام احدكم فامغوه ثم انقلوه فان في احد جناحيه داء وفي الآخر دواء انه يقدم الداء على الدواء دل سياق الكلام ان المعنى للذباب الذي لا امر يقدي حقا للشرع فلا يكون للايجاب م ولهذا انكر الوجوب ابن عباس مع كونه احد رواة حديث الامر بالاغتسال قد روى البوداود عن عكرمة ان ناسا من اهل العراق جاؤا

الى ابن عباس فقالوا ان ترى الغسل يوم الجمعة واجبا قال لا ولكنه اطهر وسا خبركم كيف بدأ الغسل كان الناس مجهورين يلبسون الصوف ويعملون على ظهورهم وكان مسجدهم ضيقا متارب السقف فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم حار وعرق الناس في ذلك الصوف حتى ثارت منهم رياح آذى بذلك بعضهم بعضا فلما وجد رسول الله تلك الريح قال ايها الناس اذا كان هذا اليوم فاغسلوا ولمس احدكم فضل ما يجده من دهنه وطيبه قال ابن عباس ثم جاء الله بالخير ولبسوا غير الصوف وكفوا العمل ووسع مسجدهم وذهب بعض الذي كان يؤذي بعضهم بعضا من العرق م قال المافظ اسناده حسن واما ما روى الشيخان عن ابي سعيد الخدري

قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الغسل يوم الجمعة واجب
 على كل محتلم وعن ابي هريرة قال حق على كل مسلم ان يغتسل في
 كل سبعة ايام يوما يغتسل فيه راسه وجسده فلا يفيد الوجوب
 الا بعد ثبوت ان الحق والواجب لا يطفان على السنة والاستسباب
 وانبات ذلك مشكل الا ترى انه يقال وجب حفتك وحفتك
 علي ولا يريدون بذلك الوجوب الشرعي واما الاستدلال
 بانكار عمر على عثمان في ترك الغسل المروي في الصحيحين ^{فصحيح}
 جوابه واما كونه ليس بسنة فلانك قد علمت ان الغسل
 ليس على وجه العبادة فالمواظبة الثابتة من حديث الفاكه
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل يوم الجمعة ويوم العطر
 ويوم النحر ويوم عرفة اخرجه احمد والطبراني لا يثبت منها

كونه سنة

كونه من سنن الهدى واما كونه مستحبا فلما اخرجه ابو داود والترمذي
 والنسائي عن الحسن عن سمرة مرفوعا من توضأ يوم الجمعة فيها
 وبغتت ومن اغتسل فالغسل افضل فان قلت قد تقدمت ان
 الامر كان لدفع الرج الكريه واما الآن فقد ذهب الرج فكيف استجاب
 الغسل في هذا اليوم اذ برفع الحكم ^{العلة} برفع الحكم قلت انه لا يلزم من
 زوال السبب زوال المسبب كما في الرمل والجوارح كون احتمال وجود
 العلة ومن ثم قال عمر حين يخاطب الناس بمحض من الصمابة فجاء
 عثمان وقال عمر ما بال رجال يتأخرون بعد النداء فقال عثمان يا امير
 المؤمنين ما زدت حين سمعت النداء ان توضأت ثم اقتبلت
 بقوله والوضوء ايقا اهدتسموا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول اذا جاء احدكم الى الجمعة فليغتسل اذ لم يكن للغسل

شبكة

الألوكة

فضل لما أكر عليه فان قلت انه يعنى من هذا الحديث وجوب غسل
الجمعة ومن ثم قطع عمر الخطبة واكر على عثمان تركه قلت
ان عمر رضي الله عنه اكر عليه اليفاع التبكير للجمعة مع انه لم يكن
واجبا وجاز للامام ان يأمر له عنيه بما هو الا فضل وسكر على
من اخل بالفضل وان كان عظيم المحل فان قلت ان عثمان قد
اغتسل في اول النحر لما ثبت في صحيح مسلم عن حران ان عثمان
لم يكن يمضي عليه يوم حتى يغيب عليه الماء وانما لم يعتذر بذلك
لانه لم يتصل غسله بذهابه الى الجمعة كما هو الا فضل
قلت كثيرا ما يقال ان هذا الرجل بدأ يوم على غسله ولم
يدع يوما الا اغتسل فيه مع الخمر يريدون بذلك الاكثرية
والاعلوية مع قوله رضي الله عنه لما زد على ان تؤمنات

كثيف بينهم انما اغتسل في اول النحر ولم يغتسل في هذا اليوم

على ان الاعتقال كما عرفت كان للتنظيف ولدفع اذى الحاضرين
فاذا حصل بغسل اول النحر هذا التنظيف فلا نسلم افضلية
الاصال بعده هذا والله اعلم —

حكم الآبار التي لم تبلغ دورها ستة وثلاثين

قد وقع في باب الماء احاديث احدها حديث بريد بن معاوية
الماء طهور لا يجبه شيئا اخرجه ابوداود والترمذي والنسائي
وصححه احمد وثانيتها حديث العلقين اذا بلغ الماء قليلا لم يحل الجنب
وفي لفظ لم يجس اخرجه ابوداود والنسائي والترمذي وابن ماجه
وصححه ابن خزيمة وثانيتها حديث النخعي عن البول في الماء الراكد
لا يبولن احدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه
اخرجه البخاري و**رابعا** حديث ولوغ الكلب طهورا انا احدكم

اذا وقع فيه الكلب ان يغسله سبع مرات او يمسح بالتراب اخرج
 مسلم وفي لفظه فيلوقه وخامسها حديث النخعي عن عمنس اليد
 اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغمس يده في الا ناء حتى
 يغسلها ثلاثا فانه لا يدري اين بائت يده اخرج به البخاري
 ومسلم وهذا اللفظ فجاء الا اختلاف في ما وقع فيه نجاسة ولم
 يتغير احد اوصافه فقال مالك الماء طهور قليلا كان او كثيرا
 الا اذا تغير لونه او ريبه او طعمه بنجاسة حدث فيه
 وقال ابو حنيفة والسائعي ان كان قليلا فهو نجس وان كان
 كثيرا فغير نجس الا بتغير احد الاوصاف المذكورة
 ثم اختلفا في تحديد العثرة والعلة فقال ابو حنيفة ان الذي
 لم يتحرك احد طرفيه يتحرك الطرف الآخر فهو العثر وما لواه

فيلوقه

فهو قليل ويرده حديث بيربضاعة فان عرضها كما في ابي داود ستة اذرع
 وله يخفى ان يتحرك احد طرفيها يتحرك الطرف الآخر وقال الشافعي
 ان الكثير هو من دار العلتين وما دونه فهو قليل تمسكا بما مر من حديث
 العلتين والحق عندي هو مذهب مالك واليه مال كثير من
 المحققين وتمسكا بما مر من حديث بيربضاعة مع حديث ان
 الماء طهور الا ان تغير ريبه او طعمه او لونه بنجاسة تحدث
 فيه اخرج به البيهقي وابنه ما حبة نحوه وضعفه ابو حاتم ولكن قد
 نقل النووي عن ابن المنذر الاجماع على ان الماء العليل والكثير اذا
 رقت فيه نجاسة تغيرت له طعما او لونا او ريحا فهو نجس
 فهو يفيد صحة هذه الزيادة مع ان ظهور النجاسة فيه بالتغير
 يدل على تنجسه بها فلا دخل له في الحديث وما اجاب

شبكة

الألوكة

الطحاوي بان يرصاعة كانت طريقا الى البساتين مضموكا لخصر
وحساه عن الواقدي فضعيف من وجهين الاول ان الاستدلال
ليس بطهارة ماء يرصاعة بل بقوله عليه السلام الماء طهور
لا ينجسه شيء فان العبرة لعدم اللفظ لا بخصوص السبب والثاني
ان الواقدي مختلف فيه معكذب له وتارك ومضعف وقيل
كذاب احتال في ابطال الحديث لضره للراي فان يرصاعة
مشهورة في الحجاز بخلاف ما حكى عن الواقدي واجابوا
عن حديث العلتين تارة بسند وذه وتارة بصحة انه موثوق
على ابن عمر وتارة انه مضطرب سند او متنا وتارة بان
لصحيح من صححه معارض بتضعيف من ضعفه وتارة بعدم
تعيين ندر العلة وتارة برجحان عموم المنطوق على خصوص

المعظم اذا المعظم وان رجح بالخصوص والعموم بالمنطوق الا ان الترجيح
هنا للعموم لكون حديثه اصح وكونه موافقا للقياس الصحيح وكونه
موافقا لعمل اهل المدينة قديما وحديثا وان شئت تفضل هذه
الوجه فعليك بتهديب السنن لابن القيم ^{عط} وعن حديث النخعي عن
البول في الماء الراكد بان هذا الحديث ليس فيه دلالة على ان الماء
ينجس بمجرد ملاقاته البول بل النخعي عن البول كان بسبب ان لا بوال
متى كثرت في المياه الدائمة افسدها وتجر الى تغيير احد اوصاف
فتنجس ولا يجوز ان يخص لهيه بما دون العلتين وماء يتحرك
احد جوانبه يتحرك الجانب الآخر فان النبي صلى الله عليه وسلم
ذكر في النهي وصفا يوجد في العلتين وينما زاد عليهما ايضا وهو كون
الماء دائما لا يجري حيث لم يقصر على قوله الدائم بل زاد قوله

لا يجرى تبينها على العلة فالتخصيص بنا في عرض الشارع من التعميم
 ثم هنيه صلى الله عليه وسلم عن الاغتسال بعد البول فما كان
 الا لسد الوسواس فان عامة الوسواس منه كما في الحديث ونظيره
 هنيه صلى الله عليه وسلم في مستحبه وذلك لما يفيض اليه من شياش
 الماء الذي يصيب البول فينفع في الوسواس وعن حديث ولوغ
 الكلب بان ليس فيه حجة لاهل الحد يد فانه لا تحفص فيه بالحد
 الذي قالوا به فان خصصوا به فجاز لنا ان نمله على الولوع المعناد
 في الآنية المعادة التي يمكن اراقتها وهو ولوغ شائع في آنية
 صفار يتخلل من فم الكلب في كل مرة يلق ولعاب نجس يخالط الماء
 ولا يخالف لونه لونه ليطهر فيه الغير فيكون اعيان الجاسة قائمة
 بالماء وان لم تر فامر بارافته وغسل الأناة وهذا الحمل اقرب والصق

وعن حديث النهي عن غمس اليد بان الا استدلال به اضعف من الكل
 فانه ليس في الحديث ما يدل على نجاسة الماء وجمهور الأمة على
 طهارته بل القول من استدل الشاذ ووجه النهي عنه على ما قاله ابن
 القيم ضمنية بميت الشيطان على يديه او مبيتها عليه وهذه
 العلة نظير تعليل صاحب الشرع الاستنشاق بميت الشيطان
 على الخيشوم فانه قال اذا استيقظ احدكم من نومه فليستنشق
 بمنخره من الماء فان الشيطان يبيت على خيشومه متفق عليه
 ولا يعلل باحتمال الجاسة في يديه او مباشرة اليد لمحل الاستحجار
 لان النهي للمستنجي والمستجمر والصحيح وصاحب البثرات فيلزم
 ان يخلص النهي بالمستجمر وصاحب البثور وهذا لم يقبله احد واما
 حديث الزنجي ان زنجيا وقع في بئر زمزم فامر بتزج الماء اخرجته

ابن ابي شيبة فقد ضعفه البيهقي وروى عن سفیان بن عيينة انا
 بمكة سبعين سنة لا رصيفرا ولا كبير يعرف حديث الزنجي
 اذا علمت ما نلت عليك فقد عرفت ان الآبار التي لم تبلغ دورها
 سنة وتلتين طاهرة على المذهب الحق الذي ذهب اليه مالك وكذا
 على مذهب الشافعي اذا كان ماءها لم يكن دون العليتين فان مذهبه
 مؤيد بالنصوص ايضاً وان كان دون مذهب مالك فاذا ضم اليه
 ما روى عن محمد ان البير كما الماء الجاري وايد بان حكمة صلى الله عليه وسلم
 في بير بضاعة بطهورية الماء وعدم تجسه كان للآبار مطلقاً
 ولو لم تكن مثله في المساحة وتدر الماء ولا يكون حكمة للمياه
 كلها يكون العمل على عموم اللفظ وحصول السبب معاً بقدر الامكان
 فحصل اليقين على اليقين بان ماء البير اذا كان بقدر العليتين

وما نفعنا

وما نفعنا محفوظاً هراً وطهور هذا والله اعلم

وجوب مسح الكفين واستحباب المسح الى المرفقين في التيمم

قد وردت احاديث عن عمار رضي الله تعالى عنه في بعضها مسح لهما وجهه
 وكفيه وفي بعضها يكفيك الوجه والكفين وفي بعضها ثم مسح
 بها ظهر كفه بشماله او ظهر شماله بكفه وفي بعضها ضربه اخرى
 لليدين الى المرفقين فيجمع بينهما ان مسح اليد الى الكوع واجب الى المرفقين
 مستحب ويقوى ذلك ان عمار كان يفتي بعد النبي صلى الله عليه وسلم
 بلا اقتصار على الوجه والكفين وراوى الحديث اعرف بالمراد ولا سيما
 الصحابي المجتهد كذا في الفتح قال العلامة عبدالحق الكفوي في
 التعليق الممجّد على موطأ الامام محمد والذي يتحقق بعد غوض الفكر
 وغوص النظر ترجيح تعدد الضربة على توحيدها وترجيح بلوغ مسح

الدين الى الكوعين واستجاب ما عدا ذلك الى المرتفين كما حققه ابن
 حجر في فتح الباري والنووي في شرح مسلم وغيرهما وهذا
 والله اعلم بالصواب

كيف تعمل المرأة المبتدعة في الحيض والملتبسة عليها عاداتها اذا استمر دمها

الذي يظهر في هذا الباب ان دم الحيض والا سحاضة تعرفها
 كل واحدة من النساء وتميز الحيض من الا سحاضة فحانان
 المرءتان ترجعان الى الفرائض المستفاد من الدم اخرج ابود
 والنائي وصححه ابيه حبان والحاكم حديث فاطمة بنت ابي
 جبير الهاكمت تستحاض فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم
 ان كان دم الحيض فانه اسود يعرف فاذا كان ذلك فامسكه
 عن الصلوة فاذا كان الآخر فتوضى وصلى فانما هو عرق م والى

هذا مال الشيخ ولي الله المحدث الدهلوي في الحجية ولقد اطال الناس
 العلم في هذا الباب ولم يميزوا القشر عن اللباب فكثر والتزييت
 ووفر والله ثبقات والامر اسير والله اعلم وعلمه اكثر

نضح بول الغلام ما لم يطعم الطعام بخلاف بول الجارية

فداخرج الشيخان عن ام قيس انها اتت با بن لها صغير لم يأكل
 الطعام الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجلسه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في حجره فبال على ثوبه فدعا بماء فنضيه ولم يغسله
 وفي صحيح البخاري عن عائشة فبال على ثوبه فدعا بماء فاتبعه اياه
 وفي صحيح مسلم عنها فاتبعه بوله ولم يغسله فخذ اصريح في
 النضح وعدم الغسل ولا يحمل قوتها ولم يغسله على الغسل لغة
 اذ هو خلاف الظاهر ويبعده ما ورد عن التفرقة بين بول

العبي والصبية في احاديث منها حديث ينفع بول الغلام وينفسل
 بول الجارية اخرجهما مروان بن احمد واصحاب السنن الا النسائي
 واسناده صحيح كما قال الحافظ في الفتح ومنها حديث انما ينفسل
 من بول الاثني وينفع من بول الذكر اخرجهما احمد وابن ماجه
 مروان بن احمد وصححه ابن خزيمة وغيره ومنها حديث ابي السميح نحوه
 بلفظ يرش رواه ابوداود والنسائي وصححه ابن خزيمة ايضا
 في حجة الله البالغة قد اخذ بالحديث اهل المدينة وابراهيم الخفي
 واضبع فيه القول محمد فلا تغتر بالمشهور بين الناس ^{اعلم} وهذا والله

خروج وقت الظهر ودخول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله

قد ثبت في امامة جبريل عليه السلام انه صلى الظهر في اليوم الثاني
 حين صار ظل كل شيء مثله وصلى العصر في اليوم الاول حين

صار ظل كل شيء مثله وقد جاء عن عبد الله بن عمر وفي مسلم وغيره
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وقت الظهر ما لم تحضر العصر وعن جابر
 في النسائي وغيره انه صلى الله عليه وسلم صلى العصر حين صار ظل
 كل شيء مثله ^ف فلو قلنا ان وقت الظهر يكون في مثل الثاني اليقن
 كما هو الظاهر من حديث الامامة يكون آخر وقت الظهر مجهولا لانه اذا
 ابتداء بها حين صار ظل كل شيء مثله لم يعلم متى فرغ منها وح يكون
 آخر وقت الظهر مجهولا ولا يحصل بيان حدود الاوقات النبي كان
 جبريل يصعد ويباتها واليقن يخالف بما مر من حديث عبد الله بن عمر
 فوجب ان يجعل على انه صلى الظهر على قرب ان يصير ظل كل شيء مثله
 وقد جاء التصريح بذلك في بعض الروايات او ان يجعل على انه فرغ
 من الظهر حين صار ظل كل شيء مثله وشرح في العصر في اليوم

الدول حين صار ظل كل شئ مثله فنبت من هذا انه اذا صار ظل
كل شئ مثله خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر وهو مذهب
الصاحبين ورجع اليه الامام وهو المعنى به في نفع المعنى والسائل
للسيخ عبد الحفي الكهنوي وعنده اذا صار ظل كل شئ مثليه خرج
وقت الظهر ودخل وقت العصر وعندها اذا صار ظل كل شئ مثله
كذا في جامع المضمرات وفي الحادية عن الطبرية والقوي على قولها
وعن الناسيس وعندها كما قال وعن الاسرار وقولها معتدك ٤
وفي الدر المنثور روى عنه مثله وهو قولها وقول زفر ولا عمة
الثلاثة قال الامام الطحطاوي وبه تأخذ وفي غير الازكار
وهو لما خوذ به وفي البرهان وهو الظهر بيان جبرئيل
وهو في الباب وفي الفريض وعليه عمل الناس اليوم وبه

بفتي ١٥ وفي خزائن الروايات عن ملتقى البحاران ابا حنيفة قد رجع
في خروج وقت الظهر بدخول وقت العصر الى قولها ١٥ وفي خزائنه
قلت والواقف لما هر على ادلة الفريقتين يعلم قطعا كون قولها
قويا وكون قوله ضعيفا مذعورا لغوي من افتى به انتهى والله اعلم

من صلى ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس فليصل اليها اخرى

فذا خرج البخاري عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا ادرك احدكم سجدة من صلوة العصر قبل ان تغرب الشمس فليتم
صلوته واذا ادرك سجدة من صلوة الصبح قبل ان تطلع الشمس فليتم صلوة
واخرج البيهقي عنه ايضا مرفوعا من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع
الشمس فليصل اليها اخرى - فهذا صريح في ان الرجل اذا صلى ركعة
من الصبح فطلعت الشمس جازله ان يصل اليها الركعة الثانية ويتم صلوة

فيبطل تخصيص الطحاوي الادراك باحلام الصبي وطهر الخائف ورسلام
 الكافر ونحوها واما دعوى النسخ باحاديث النهي فمحتاج الى دليل
 فانه لا بصار اليه بالاحتمال والجمع بين الحديثين ممكن بان تحمل
 احاديث النهي على ما لا سبب له من النوافل ولا شك ان التخصيص
 اول من ادعاء النسخ كذا في الفتح ومن هنا بطل ما قيل ان عند
 التعارض يرجع الى القياس يرجع الى القياس وانه يرجح حديث
 الادراك في صلوة العصر وحديث النهي في صلوة الفجر لان المصير
 الى القياس عند تعارض النصين انما هو اذ لم يمكن الجمع بينهما
 واما اذا التمكن يلزم ان يجمع وهذا العمل بجليهما ممكن الا ان يقال
 حديث الجواز خاص وحديث النهي عام وكلاهما قطعيان عند
 الحنفية متساويان في القوة وانه ان قطعياً العام كالذي من

ليس منقلاً

ليس متفقاً عليه بين الحنفية فان كثير منهم وفقوا الشافعية في كون العام
 ظنياً كما هو مبسوط في شرح المنتجب الحسامي وغيرها قاله العلامة
 عبد الحفي في عمدة الرعاية وليعلم هنا ان فقهاءنا ايضا جوزوا اتمام الركعة
 الثانية للعوام في الدر المختار مع مشنه وكره بحر بما كل ما لا يجوز
 مكرهه صلاة مطلقاً ولو قفنا اوداجبة او نافلة او على جنازة و
 سجدة تلاوة وسهو لا شكر قنينة مع شروق الا العوام فلا ينبغي
 من فعلها لانهم يتركونها والاداء الجائر عند البعض ادلى من الترك
 املا كما في القنية وغيرها ام هذا والله اعلم

جمع الظهر والعصر في حالة السفر في وقت المغرب والعشاء في وقت

قد ورد في الجمع احاديث منها ما روى مسلم عن انس عن النبي صلى الله
 عليه وسلم اذا عجل عليه السير يؤخر الظهر الى وقت العصر فيجمع بينهما

ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق ومنها
 ما روى عنه اليقطين قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن
 يجمع بين الصلوتين في السفر أواخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم
 يجمع بينهما ومنها ما روى الضياء عن ابن عمر كان إذا جده به السير جمع
 بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق ويقول إن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان إذا جده به السير جمع بين المغرب والعشاء
 فهداه صريحة في الجمع في وقت إحدى الصلوتين بل ما روى عن
 انس في الجمع بين الظهر والعصر هو الأصح القاطع لتأويلنا خير الأدل
 إلى آخر وقتها وتقديم الثانية إلى الأول وقتها على أن هذا
 التأويل مردود بوجهين آخرين الأول أن الجمع حصة لما يفهم
 منه قول ابن عباس أراد أن لا يخرج أمة أخرجها مسلم فلو كان

هذا الجمع جمبا صوريا لكان أعظم صنفاً من الاثنين بكل صلوة في وقتها
 لأن أوائل الاوقات وأواخرها مما لا يدركه أكثر الخامة فضلاً عن
 العامة قاله الخطابي والثاني أنه قد ورد جميع التمهيم عن انس قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان في سفر فزال الشمس صلى
 الظهر والعصر جميعاً ثم ارتحل أخرجها الاسماعيلي والبيهقي وقال
 النووي أسناده صحيح وقد روى الحاكم في الأربعين عن انس أيضاً
 قال النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أواخر الظهر
 إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فإن زاعت الشمس قبل أن يرتحل
 صلى الظهر والعصر ثم ركب * قال الحافظ صلاح الدين العلائي كما
 في الفتح سند هذه الزيادة جيد * وقال الحافظ في تكملة المعجم
 وقد صححه المنذري من هذا الوجه والعلائي وتجب من الحاكم

كونه لم يورده في المستدرك ٥ وهذا الجمع قد جوزوه فقهاءنا الحنفية
 ايضاً في الدر المنثور ولا بأس بالتقليد عند الضرورة لكن بشرط
 ان يلتزم جميع ما يوجبه ذلك الامام ٥ وفي حاشيته للطحاوي
 قوله ولا بأس بالتقليد عند الضرورة ظاهره انه عند عدمها لا يجوز
 وهو احد قولين في المذهب والمخارج جوازها ولو من غير ضرورة ولو بعد
 الوقوع والنزول كما قدمناه في الخطبة قوله بشرط ان يلتزم
 الذي يوجبه من يجوز الجمع ان نديم الاولى ونية الجمع قبل الفراغ
 من الاولى وعدم الفصل بينهما بما يبعد فاصلاً عرفياً ولا بشرط
 عند جمع التاخير سوى نية الجمع قبل خروج وقت الاولى والا فضل
 جمع التقديم للنازل والتاخير للسائر ابوالسعود عن النضر ٥
 هذا والله اعلم بالصواب

تقبيل ظفر الاثنتين ووضعهما على العينين عند سماع اشهاد
 محمد رسول الله في الاذان والاقامة

لم يرد في الاقامة جز ولا اثر ومن قال به فهو المغزى الاكبر فهو بدعة شنيعة
 سنية لا اصل لها في كتب الشريعة صرح به العلامة عبد الحفيظ
 السبائي واما في الاذان فقد ورد فيه حديث عن الصديق لكنه ضعيف
 قال السنوكاني في الغوائد المجموعة حديث مسح العينين بيابن اعلى الشبا^{بين}
 عند قول المؤذن اشهد ان محمداً رسول الله المرواه الديلمي في مسند
 الزبد وسرعن ابي بكر الصديق مرفوعاً قال ابن طاهر في التذكرة لا يصح ٥
 وفيه ايضاً من قال حين سماع اشهاد محمد رسول الله مرحباً بحبيبي
 وقرّة عينيني محمد بن عبد الله ثم تقبل الجهادية ويجعلها على عينيه
 لم يسمع ولم يرد ابدأ قال في التذكرة لا يصح ٥ وفي المقاصد

الحسنة ذكر الدليمي في الفردوس من حديث ابي بكر الصديق رضي الله عنه
 انه لما سمع قول المؤذن استشهد ان محمدا رسول الله قال هذا و
 قبل باطن الاثنتين السبابتين ومسح عينيه وقال من فعل مثل
 ما فعل خليلي فقد حلت له شفاعتي ولا يصح وقال في رد المحتار
 ثم قال ولم يصح في المرفوع من كل هذا شي **٥** والحديث الضعيف
 وان كان يعمل في فضائل الاعمال لكن بشرط ان يكون مندرجا
 تحت اصل عام كما قال السيوطي في شرح التقریب والسنن اوي
 في القول البديع نقلنا عن ابن حجر وهذا ليس كذلك والله اعلم
لعظ والد رجة الرفيعة ووارزقا شفاعته ويارحم الراحمين في الدعاء بعد الاذان
 ما رأيت في كتب الاحاديث هذه الالفاظ في الدعاء بعد الاذان في
 رد المحتار نقلنا عن شرح المنهاج لابن حجر وزيادة والدرجة الرفيعة

وضحة بيارحم الراحمين لا اصل لها **٥** فينبغي ان يقرأ كما ورد هذا والله اعلم

قول الصلوة سنة رسول الله بعد اذان الجمعة بدعة

قد وقع في ذهني ان الاعلام والنداء سواء كان برفع الصوت في المسجد
 او بغيره لم يرد للسنن بل ورد للفرق خاصة ولم يتبع لها برفع
 الصوت في المسجد اعلا ما لجميع الناس على هيئة الاذان بعد الاذان
 في عصر نبينا صلى الله عليه وسلم وعصر اصحابه رضي الله تعالى عنهم بل وقع
 الاكلار عليه من عمر وابنه عبد الله وعلي رضي الله تعالى عنهم قد روى
 ابو بكر بن ابي شيبة عن مجاهد ان ابا محذورة قال الصلوة الصلوة
 فقال عمر ويحك امحبون انت اما كان في دعائك الذي دعوتنا
 ما ناتيك وقد روى ابو داود عن مجاهد قال كنت مع ابن عمر
 متؤب رجل في الظهر او العصر فقال اخرج بنا فان هذه بدعة



قال البرقي روي عن مجاهد قال دخلت مع عبد الله بن عمر مسجدا
وقد اذن فيه ونحن زبديان فضلي فيه فتوب المؤذن فخرج
عبد الله بن عمر من المسجد وقال اخرج بنا من عند هذا المبتدع
ولم يصل فيه وقال ابد ر العيني في البناية شرح الهداية في
المبسوط روي ان عليا راي مؤذنا يتوب العشاء فقال اخرجوا
هذا المبتدع من المسجد ام نعم قد جاء الاعداء على غير هئية
الاذان لما ثبت بروايات عديدة ان بلال لا كان يحضر باب
الحجرة النبوية بعد الاذان ويقول الصلوة الصلوة ولما ثبت في الحديث
الشهور انه في مرضه صلى الله عليه وسلم اتاه بلال وقال السلام
عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته الصلوة سيرحك الله
فقال رسول الله صرايا بكر فليصل بالناس ولما روي مسلم عن

عبد الله بن عمر

عبد الله بن شقيق العفيلي قال قال رجل لابن عباس الصلوة فسكت ثم قال
الصلوة فسكت ثم قال الصلوة فسكت ثم قال لا ام لك العلمنا
بالصلوة كنا نجمع بين الصلوتين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولما روي ابو داود عن ابي بكر قال فرجبت مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم لصلوة الصبح فكان لا يمر برجل الا ناداه بالصلوة او حركه برجله
فلا يخفى على احد ان الاعداء يقول الصلوة سنة رسول الله برفع
الصوت في المسجد على هئية الاذان بعد الاذان الاول بدعة سيئة
لان هذا الاعداء لو كان اعداء السنة المحمودة لم يكونوا بدعة لعدم ورودها
للسنة فضلا برفع الصوت في المسجد واما لو كان اعداء ما لورض المحمودة
فممكنة فحالفنا ما عرف بين الناس انه لسنة المحمودة لا لشك في
كونه بدعة ايضا لانه لم يكن في العهد النبوي وعهد اصحابه صلى الله

صلى الله

الله تعالى عليهم بل وقع النحر من الصلاة للاعلام على هذه الهيئة كما
تقدم هذا والله اعلم

نية الصلوة باللفظ بدعة

لا شك ان اللفظ في نية الصلوة لم يكن في الفروع المشهورة لها
بالخير ليكون بدعة وقد قال بيد عمته الشيخ المطلق الامام
المحقق المجدد للآل الثاني قدس سره في الجلد الاول من المكتوبات
و الحفظ ابره العثم في زاد المعاد في هدي خير العباد و كفي بها فذة
واما ما وها ان الفعل عبا راتها قال الامام الرباني و هو جنين است آية
علماء در نیت نماز مستحسن داشته اند که با وجود اراده قلب بزبان
نیز باید گفت و حال آنکه از ان سردر علیه و علی آله الصلوة السلام
ثابت شده است نه بروایت صحیح و نه بروایت ضعیف و نه از اصحاب

کرام

کرام و تابعین عظام که بزبان نیت کرده باشند بلکه چون اقامت میگفتند
تکبیر تحریمی مقرر بودند پس نیت بزبان بدعت باشد و این بدعت
را حسن گفته اند و این فقیر میباید که این بدعت چه جای رفع کند
که رفع فرض می نماید چه در تجویز آن اکثر مردم بزبان اکتفا می نمایند
و از غفلت قلبی باک ندارند پس درین ضمن فرضی از فرض نماز
که نیت قلبی باشد متردک میگردد و بفساد نماز میرساند ۴
قال ابن القيم کان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة
قال الله اكبر ولم يقل شيئا قبلها ولا تلفظ بالنية ولا قال
اصلي صلوة كذا مستقبلا للقبلة اربع ركعات اما ما داموما
ولا قال اداء ولا قضاء ولا فرض الوقت وهذه بدع لم ينقل
عنه احد قط لا بسند صحيح ولا بسند ضعيف ولا مستند صحيحة

ولا يرسل ولا من احد من اصحابه وما استجبه احد من التابعين
ولا الائمة الاربعة اه هذا والله اعلم

عدم ركنية الفاتحة

قد استدل المشافعية على ركنية الفاتحة بحديث عبادة بن
الصامت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا صلوة لمن لم
يقرء بفاتحة الكتاب اخرج الشيخان وعندها هو استدلال
غير تام فانه ورد في الرواية الاخرى عنه في صحيح مسلم والنسائي
من طريق معمر بن الزهري في آخر الحديث المذكور فضا عددا كثيرا
روى الترمذي وابن ماجه عن ابي سعيد بلغظ لا صلوة لمن لم
يقرء بالحمد وسورة معها وكذا الطبراني عن عبادة بن الصامت
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا صلوة الا بفاتحة

دايتين

دايتين من القرآن فلواريد بالنفي نفى الصحة يلزم ركنية قدر زائد
على الفاتحة ايضا وهو خلاف الاجماع بيننا وبينهم فالمراد من امثال
هذه الاحاديث هو نفي الكمال وكذا يحمل حديث لا تجزى الح ولا تقبل
الح على نفي الاجزاء والقبول على الكمال واليف اسند لواجدت
المسي صلوة فانه ورد في بعض طرقه اقرء بام القرآن وفيه نظر
فانه اخرج البوداود من حديث رفاعه بن رافع رفعه واذا قمت
فتوجهت فكبر ثم اقرء بام القرآن وبما شاء ان تقرأ واخرج
البوداود عن ابي سعيد بسند قوي امرنا ان نقرأ بفاتحة الكتاب
وما تبسروا وصححه ابن حبان من هذا الوجه ولغظه امرنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم وكذا اخرج احمد وابو يعلى وامام اروى
البخاري عن ابي هريرة يقول في كل صلوة يقرأ فما اسمعنا رسول الله



صلى الله عليه وسلم اسمعناكم وما اخفى عنا اخفينا عنكم وان لم تزد على
 ام القرآن اجزئت وان زدت فهو خير فيجاب عنه ان هذا
 الحديث انما يدل على ان القراءة التي افترض بقوله في كل صلوة بقراءة
 حصلت بام القرآن فاجزئت لحصول الفرض ولو سلمنا دلالة
 ما استدلت السامعية على الركنية فنقول انها اجباراً احاد فلا
 يجوز بها الزيادة على الكتاب الذي بينه الحكم بفرضية مطلق
 القراءة هذا والله اعلم بالصواب

وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة

فدجاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح في حديث
 المسيب صلوة وانفل في صلواتك كلها بعد قوله صلى الله عليه
 وسلم شافرو ما ينسر من القرآن الذي ينسر في بعض طرقة ثم

القرء بام القرآن وبما شاء الله ان تقرأ اخرجه ابو داود ولاحمد و
 ابن حبان من هذا الوجه شافرو بام القرآن شافرو بما شئت
 فنخذ ابدال على وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة لانه صل الله عليه وسلم
 قال ذلك بعد ان وصف ما يفعل في الركعة الواحدة لاني جملة الصلوة
 فكان ذلك قرينة على ان المراد بالصلوة الركعة فكل ركعة تماثل تلك الركعة
 من الصلوة ويؤيده ما وقع في احمد وابن حبان بلفظ شافرو اصنع
 ذلك في كل ركعة ولا يقال انه خرج من هذا وجوب شيء بعد الفاتحة
 في كل ركعة لانه ثبت عن ابي قتادة كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يقرأ في الدوابين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورتين
 وفي الاخرين بفاتحة الكتاب اخرجه الستة فيجب ان يخص
 حديث المسيب بالركنتين الدوابين في قراءة السورة فان قلت

كف تجب السورة في الاوليين وقد ورد عن ابي هريرة وان لم تزد
 على ام القرآن اجزوت واُزدت فهو خير اخرج البخاري وقد
 ورد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قام فضلى ركعتين
 لم يقرأ بينهما الا بفاتحة الكتاب اخرج ابن خزيمة قلت ان معنى
 حديث ابي هريرة ان مطلق التوبة فرض فحصل بقراءة ام القرآن
 فاجزوت الصلوة وما سواها فهو خير ولا يعلم منه انه غير واجب
 فان الجزية لا تنافي في الوجوب وان حديث ابن عباس ليس فيه بيان
 فعله صلى الله عليه وسلم باستمراره على ترك سورة فيحمل على الضرورة
 او على النسيان جمعاً بينه وبين ما روى مسلم وغيره عن عبادة
 بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم
 يقرأ بام القرآن فضا عد على ان هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم

بفم

في مسلم وذاك فعله في ابن خزيمة والقول مؤتمد على الفعل وكذا مسلم
 مؤتمد على ابن خزيمة وجاز ان يستدل على المسئلة بحديث رواه
 احمد في مسنده عن جابر قال صيدته الا بغزوة فاتحة الكتاب في
 كل ركعة الا وراء الامام واما ما اخرج ابن ابي شيبة عن ابن مسعود
 وعلى رضي الله عنه قال اقرء في الاوليين وسبح في الاخرين
 واخرج محمد في الموطأ ان ابن مسعود اذا صلى وحده قرء في الاوليين
 بفاتحة الكتاب وسورة ولم يقرأ في الاخرين شيئاً ينجب عنه انه
 وكان مرفوعاً حكماً الا ان حديث المسيب صلوته مرفوع حقيقته
 يتقدم عليه قال في حلية المحل شرح منية المصير وروى الحسن عن
 ابي حنيفة انها بين الفاتحة بينها يعني في الاخرين واجبة حتى
 لو تركها ساءها بيزم سجود السجود ١٥ وفي الدر المختار راحة

الألوكة

www.alukah.net

وصح العيني وجوبها ٥ هذا والله اعلم
 وجوب قراءة الفاتحة على المأموم ولو كانت الصلوة محجوبة
 قد ظهر لي بعد التفكير الكثير ان المعتدي تجب عليه الفاتحة في الصلوة
 سرية كانت او جهرية اما في السرية فلعوم حديث لا صلوة
 لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب اخرج الشيخان ولا يعارضه حديث
 فزوة الامام فزوة له وغيره من الاحاديث التي فيها الحكم بكفاية
 فزوة الامام للمأموم فانها لا تنفي الوجوب بل الغرضية وهذا
 الفقير لا يقول بها بل بالوجوب على المعتدي واما في المحجوبة
 فتجب في السكات لو وجدت من الامام ولا تجوز حال فزوة
 الامام حينئذ ليحصل العمل على قوله تعالى اذا قرأ القرآن فاستمعوا
 له وانصتوا وعلى قوله تعالى فاقروا اما يتيسر من القرآن وعلى

وعلى حديث لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب واما لو لم توجد السكات
 فتجب حال فزوة الامام ايضا لما روى عبادة بن الصامت صل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الصبح فتقلت عليه الفزوة فلما انصرف قال لي
 اراكم تفردون وراوا ما مكنم قلنا يا رسول الله اي والله قال لا تفعلوا
 الا بام القرآن فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها اخرج الترمذي وقال
 حديث حسن و ابو داود و احمد و البخاري في جزء الفزوة وصححه والدرر
 وقال سنده حسن و رجاله ثقات و ابن حبان و الحاكم وقال سنده
 مستقيم و البهقي وقال صحيح فان قلت فحسبنا ترك العمل بآية الاصل
 قلت لو لم تفرد بخارج ترك العمل بآية الفزوة فان قلت فتعارضت
 الآيات فيخص من آية الفزوة المأموم جمعا بينهما قلت ان الجمع كما
 يحصل لهذا الوجه يحصل بجملة الاضات فيما عدا الفاتحة فان قلت
 ان آية الاضات لم يخص منها شيئا بخلاف آية الفزوة فانها



قد حُضِرَ مِنْهَا مَدْرَكُ الرُّكُوعِ وَالْعَاجِزُ فَتَحْفِضُ هَذِهِ الْآيَةَ أَوَّلَ قَلْتِ
 أَنْ تَحْفِضَ الْإِلْفَاتِ بِنَاءِ عَدَا الْغَائِمَةِ كَانَ مَجْدِي عِبَادَةَ الْمَذْكُورِ
 وَتَحْفِضُ الْفُرْقَةَ بِمَاعَدَا الْمَأْمُومِ كَانَ بِالرَّايِ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ
 وَلَا يَخْفَى أَنَّ التَّحْفِضَ بِالْحَدِيثِ أَوَّلَ مِنَ التَّحْفِضِ بِالرَّايِ فَإِنِ قُلْتِ
 كَمَا أَنَّهُ يَحْصُلُ تَحْفِضُ آيَةِ الْإِلْفَاتِ بِالْحَدِيثِ كَذَلِكَ يَحْصُلُ تَحْفِضُ
 آيَةِ الْفُرْقَةِ مَجْدِي إِذَا قُرِئَ فَالضُّمُّ الرَّوِي فِي سَلَمٍ وَغَيْرِهِ وَحَدِيثِ
 فُرْقَةِ الْإِمَامِ فُرْقَةً لَهُ قُلْتِ لَيْسَ بِنَهْيِ الْمَضْرُجِ بِالْإِلْفَاتِ عَنْ
 الْغَائِمَةِ وَكُنَايَةِ فُرْقَةِ الْغَائِمَةِ الْإِمَامِ عَنْ فَائِمَةِ الْمَأْمُومِ كَمَا كَانَ الْمَضْرُجُ
 فِي حَدِيثِ عِبَادَةِ بَعْرَةَ الْغَائِمَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ فَجَازَ أَنْ يَحْمَلَ الْحَدِيثُ
 عَلَى مَاعَدَا الْغَائِمَةِ كَمَا تَحْمَلُ الْآيَةُ فَلَا يَجُوزُ بِنَهْيِ الشَّهَادَةِ عَلَى تَحْفِضِ
 آيَةِ الْفُرْقَةِ هَذَا كُلُّهُ كَانَ كَلَامًا عَلَى التَّحْقِيقِ بِحَسَبِ
 النَّظَرِ الدَّقِيقِ وَأَمَّا بِحَسَبِ الرِّوَايَاتِ الْفَقْهِيَّةِ فَتَسْلُو

عليك

عَلَيْكَ بَعْضُ مَخْطَأِ مَا فِيهِ الْجَوَازُ أَطْمِينَانًا لِقَلُوبِ أَهْلِ الزَّمَانِ مِنْ
 امْتِنَانِ التَّبَاعِ مَذْهَبِ النِّعْمَانِ عَلِيمِ الرِّضْوَانِ قَالَ فَضِيحُ الدِّينِ فِي
 شَرْحِ الْوَقَايَةِ وَقَالَ لِبَعْضِ الْمَشَاطِحِ إِذَا قُرِئَ الْمُعْتَدِي فِي صَلَاةِ الْمُنَافَةِ
 لَا يَكْبِرُهُ عَلَى تَوَلِّ مَحْمَدٍ وَبِهِ مَالُ الْإِمَامِ أَبُو حُفَظٍ الْكَبِيرُ وَالْآيَةُ لِعَنِي
 إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْمَعُوا لَهُ وَالضُّمُّ أَنَا طَرَهُ إِلَيْهِمْ وَقَالَ الْإِيضًا
 نَقَلَ عَنِ جَدِّي عَبْدِ الرَّحِيمِ الْمَشْهُورِ بَيْنَ الْإِمَامِ بَشِيرِ السَّلِيمِ
 وَهُوَ مَجْتَهِدٌ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ بِاتِّفَاقِ عُلَمَاءِ مَاوَرَاءِ النَّهْرِ
 وَفَرَسَانَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ يُسَمَّى لِلْإِحْتِيَاطِ بِمَا يَرُودُ عَنْ
 مُحَمَّدٍ وَيَعْمَلُ بِذَلِكَ وَيَقُولُ لَوْ كَانَ فِي مَنِي حِمْرَةٌ يَوْمَ الْعِيَامَةِ
 أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَقَالَ لَا صَلَاةَ لَكَ إِهْ وَفِي الْمَجْتَبَى شَرْحُ
 مَخْضَرِ الْقُدْرِيِّ فِي شَرْحِ الْكَافِي لِلْبَزْزَرِيِّ أَنَّ الْفُرْقَةَ خَلْفَ

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

الامام على سبيل الاحتياط حسن عند محمد ومكروه عندهما ومن
 ابي حنيفة انه لا بأس بان يقرأ الفاتحة في الظهر والعصر وبما
 شاء من القرآن ا م وفي النباية شرح الهداية للعينين يستحسن
 اي يستحسن قراءة المعتدي الفاتحة احتياطاً ورفعا للخلاف
 فيما روي بعض المشايخ عن محمد ا م وقال ايضا في شرح البخاري
 وبعض مشايخنا يستحسنون ذلك على سبيل الاحتياط في جميع
 الصلوات وبعضهم في السرية فقط وعليه فقهاء الحجاز والشام ا
 وقال علي الفاري في شرح الموطأ نقل عن بعض مشايخنا ان القراءة
 خلف الدمام فيما لا يجره لا يكره للاحتياط وردة ابن الهمام باله
 الاحتياط هو العمل بانوى الدليلين وليس مقتضى اقواهما القراءة
 بل المنع كيف وقد روي عن عدة من الصحابة فساد الصلوة

بالقراءة خلفه فانقواها المنع انتهى وفيه ان الا حنبا ط هو الخروج عن الخلاف
 فان كتاب المكروه اولى من الفساد ثم الفساد في جانب النزك
 اقوى من الفساد في جانب القراءة فانقواها الجمع لا المنع كيف وهو
 مذهب اكثر المجتهدين في امر الدين انتهى كلام الفاري وفي المعاني
 المنظرية ونيز مغيره وذلك سكوت مقندي در فرة جهرية اولى است
 بنابج سرار فاتي در سرية ا م وفي التعليق المهجد للشيخ عبد الجي
 وذكر اكثر اصحابنا ان القراءة خلف الامام عند ابي حنيفة واصحابه
 مكروه محرما بل بالغ بعضهم فعلاو الفساد الصلوة به وهو مبالغة
 شنيعة يكرهها من له خيرة بالحديث وعللو الكراهة بورود التشديد
 عن الصحابة وفيه انه اذا حقق آثار الصحابة باسانيدها بعد
 ثبوتها انما تدل على اجزاء فردة الامام عن قراءة العاموم لا على

الكراهة والآثار التي فيها التشدد لا تثبت سندا على الطريق
المحقق فأذن القول بالاجزاء فقط من دون كراهة او منع سلم
وارجوان رجوان هو مذهب ابي حنيفة وصاحبه كما قال ابن حبان
في كتاب الضعفاء واهل الكوفة انما احتاروا وتركوا الفقرة لا الهنم لا
لم يجيزوه انتهى **١٠** وقال عبد الوهاب الشعراني في الميزان
الكبرى لا يبي حنيفة ومحمد رم فو كان احدهما عدم وجوبها
على الماموم ولا يسن له هذا قولها القديم وادخله محمد في
تصانيفه القديمة واشتهرت النسخ في الاطراف وتاثيرهما
استحسانا على سبيل الاحتياط وعدم كراهتهما عند الحاجة
للحديث المرفوع لا تفعلوا الا بام القرآن وفي رواية لا تفردوا
بشيئ اذا جهرت الا بام القرآن وقال عطاء وكانوا

يروون على الماموم الفقرة في ما يجهر فيه الامام وفيما سير وزجعا
من قولها الاول الى الثاني احتياطا **١١** هذا والله اعلم

رفع اليدين في افتتاح الصلوة مع التكبير وقبله وبعده

قد روى مالك عن ابن شهاب عن سالم عن عبد الله بن عمر ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا فتح
الصلوة اخرج ابن خباري وفي رواية شعيب عن ابن شهاب عنده
ايضا يرفع يديه حين يكبر وعند مسلم من رواية ابن جريح وغيره
عن ابن شهاب بلوط يرفع يديه ثم يكبر وددرس وائل بن حجر
انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مع التكبير اخرجه
احمد وابوداود والبيهقي واخرج مسلم عن ابي ثابة انه رأى
مالك بن الحويرث اذا صلى كبر ثم رفع يديه واذا اراد ان يركع

رفع يديه واذا رفع راسه من الركوع رفع يديه وحدث ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا وقد روى ابو داود كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة رفع يديه حتى يكونا
حذو منكبيه ثم كبر وهما كذلك فهذا ^{ثلاث} ^{شرايع} كيفية رفع يديه عن رسول
الله ^{صلى الله عليه وسلم} فمن فعل بواحدة منها فقد اخذ السنة لكن كيفية المقارنة
اخارة قاضيان من اصحابنا وكيفية الرفع قبل التكبير صحهما
موجب الهداية وسنه في المبسوط الى عامة مشائخنا وكل وجه
مبين في موضعه - هذا والله اعلم

رفع اليدين حذو المنكبين وحذو الاذنين وفروعها

قد جاد في الاحاديث الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم رفع اليدين
حذو المنكبين وحذو الاذنين وحذو فروعها كما لا يخفى على من

طالع كتب الاحاديث فلكل سنة محمول على اختلاف الاوقات وقد سلك
الطحاوي على ان الرفع حذو المنكبين كان لعذر البرد وردة العين في
البنية وقال لا حاجة الى هذه التكاليف وقد صح الخبر فيما قلنا وبما
قاله الشافعي فاختر الشافعي حديث ابي حميد واحترار اصحابنا حديث
واثل وغيره وقد قال ابو عمرو بن عبد البر اختلف الاثر عن النبي
صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة ومن بعدهم فروى عنه عليه السلام
الرفع فوق الاذنين وروى عنه انه كان يرفع حذو الاذنين وروى
عنه حذو منكبيه وروى عنه الى صدره وكلها آثار مشهورة محفوظة
وهذا يدل على التوسعة في ذلك ام وفي شرح مسند الامام علي
الفارسي الاظهر انه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه من غير تقيد
الى هيئة خاصة فاحيانا كان يرفع يديه الى حياض منكبيه



واحيانا الى شحمتي اذنيه ا هـ هذا والله اعلم

وضع اليد على الذراع وعلى الكف والرسغ واخذ الشمال باليمين

فداخرج مسلم عن ابي بن حجر انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة كبرتها ووضع يده اليمنى على اليسرى وفي رواية النسائي وابي داود انه وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ من الساعد وصححه ابن خزيمة وغيره واخرج البخاري عن ابي حازم عن سهل بن سعد كان ناس يؤمرون ان يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال ابو حازم ولا اعلمه الا ينهى ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم وقد اخرج الترمذي عن هلب الطائي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤمنوا فيؤخذ شماله بيمينه وقال حديث حسن

فكافه

فكل هذه من وضع اليد على الذراع وعلى الكف والرسغ واخذ الشمال باليمين سنة وفي الاقضاء بها اسوة حسنة في عمدة الرعاية ذهب بعض مشائخنا الى اختيار الجمع بان يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويحلق بالخنصر والابهام على الرسغ ليتحقق العقبض والوضع كلاهما واورد عليه الشرنبلالي والنابلسي وغيرهما بان هذا جمع خارج عن المذهب والاحاديث والمختار ان يضع تارة وتقبض تارة ا هـ هذا والله اعلم

وضع اليدين على الصدر وقت السرة

فدروى ابن خزيمة من حديث وائل قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ووضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره وللبرار عند صدره وعند احمد عن هلب الطائي قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

ينصرف عن يمينه وعن يساره ويضع يده على صدره وقد أخرج
 ابن أبي شيبة عن وكيع عن موسى بن عمير عن علقمة بن وائل
 بن حجر عن أبيه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع يمينه
 على شماله في الصلوة تحت السررة وسنده جيد ورأته كلها ثقافت
 قاله قاسم بن قطلوبغا في تخرجه احاديث الاختيار شرح المختار
 فالامر في محل وضع الايدي على الصدر وتحت السررة واسع وقال
 الرمذي راى بعضهم انه يضعها فوق السررة وراى بعضهم ان يضعها
 تحت السررة وكل ذلك واسع عندهم ام ومن ثم قال احمد انه
 محير وفي المقامات المظهرية دست رابر برسينه ي بستند
 سيفر مودند كه بن روايت ارجست از روايت زير ناف ام هذا والله اعلم

ما يقرأ بعد التكبير قبل القراءة

قوله الزبير

فداخرج النسائي عن ابي سعيدان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا
 افتتح الصلوة قال سبحانك اللهم الم واحزجه البيهقي عنه وعن
 جابر مرفوعا ومسلم عن عمر بن الخطاب موقوفا وقد أخرج مسلم
 عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه قال كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا افتتح الصلوة كبر ثم قال وحسب وجهي وقال وانا اول
 المسلمين وقد أخرج الشيخان عن ابي هريرة قال كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يسكت بين التكبير وبين التوبة اسكاته فقلت
 يا بني انت وامي يا رسول الله اسكاتك بين التكبير وبين التوبة
 ما تقول قال اقول اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين
 المشرق والمغرب اللهم تقني من الخطايا كما تقني الثوب الابيض
 من الدنس اللهم اغسل خطاياي بالماء والتلج والبرد -

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

فهذه الأذكار وغيرها المروية في كتب الحديث جائزة في الفرائض
 والنوافل ومحمولة على اختلاف الأوقات وأما تخصيص ماسوي
 البناء بالنوافل فلا برهان عليه بل يرد ما عرج الشافعي وابن
 خزيمة ذكر التوجيه عن علي ^{بنظ} إذا صلى المكتوبة وكذا ظاهر حديث
 أبي هريرة عند الشيخين ينادى أنه كان في المكتوبة وقد صرح
 جمع من محققي أصحابنا منهم ابن أمير حاج مؤلف حلية المحلي شرح
 منية المصلي استجاب أداء الأذكار الواردة في الأحاديث
 في مواضعها في النوافل والفرائض كلها نعم ما احتار الساجدون
 أن يؤمنوا في وجهت وجهي القبلة الشرعية ليكون البغ في احضار
 القلب وجمع الفريضة مما لا أصل له في السنة كما ذكره علي الفاري
 في شرح الحصن الحصين هذا والله أعلم

جمهر الإمام والمأموم بالتأمين

قد روى وأبى بن حجر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال غير المفضوب
 عليهم ولا الصائين قال آمين ورفع بها صوته أخرجه أبو داود وفي
 رواية الترمذي عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصائين
 قال آمين ومد بها صوته وفي رواية النسائي عنه صليت خلف رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه ثم قرأ فاتحة الكتاب فلما فرغ منها
 قال آمين برفع بها صوته وفي رواية للبيهقي داود والترمذي عنه أنه
 صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمخبر بآمين وروى أبو داود وابن ماجه
 عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تلا غير المفضوب
 عليهم ولا الصائين قال آمين حتى يسمع من يليه من الصف الدول
 زاد ابن ماجه في حديثها المسجد وروى إسحاق بن راهوية عن امرأة

الفاصلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قال ولا الضالين قال آمين
 فسمعتة وهي في صف النساء فهذه الاحاديث صريحة في ان
 الامام يجهر بآمين واما جهر الامام والمأموم بالآمين فقد روى
 البخاري عن عطاء تعليقا من ابن الزبير ومن ورائه حتى ان للمسجد
 للحجة ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال قلت له اكان
 ابن الزبير يؤمن على اثم القرآن قال نعم ويؤمن من ورائه حتى
 ان للمسجد للحجة وروى عن عطاء قال ادر كنت ما تبتين من اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المسجد اذا قال الامام ولا الضالين
 سمعت لهم رجة بآمين رواه البيهقي وابن حبان في كتاب الثقات
 ونظروا رفعوا اصواتهم بآمين وههنا دلائل اخر على جهر بآمين
 الامام والمأموم لكن تركتها خوفاً تاويل المجادلين واما ما

رواه عن ابن

روي عن وائل بن حجر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغ غير المغضوب
 عليهم ولا الضالين قال آمين وخفض بها صوته فاجمع الحفاظ منهم
 البخاري ان شعبة وهم في قوله وخفض صوته وانما هو مد صوته وان
 شئت بسط علل هذا الحديث فارجع الى مخزوم الزبلي قال في فتح القدير
 ولو كان الي شي لوفقت بان رواية المغضوبين اذ بها عدم النزاع العنيف
 ورواية الجهر بمعنى قولها في زبر الصوت وذيلها ا هـ وقال في الحلبة شرح
 المسية ورجح مشايخنا المذهب بما لا يعرف عن شي له تأمله فلا جرم
 ان قال شيخنا ابن الهمام ولو كان الي شي لوفقت ا هـ وقال بحر
 العلوم في الدرر كان الاروبة بعد ما روى عن الحاكم وقال وهو ضعيف
 ولكن الامر فيه سهل فان السنة التامين واما الجهر والاختفاء
 فمذهب ا هـ وفي حاشية الدرر للطحاوي فغلب هذا سنة الايتان

الألوكة

بها تحصل ولوم الجهر ابوسود وقال مولانا عبد المجي في التعليق المسجد
والانصاف ان الجهر قوي من حيث الدليل وقال اليق في السعادية
نوجدنا بعد التامل والامعان القول بالجهر بآمين هو الاصح لكونه مطابقا
لما روي عن سيد بني عدنان ورواية الحفص عنه صلى الله عليه وسلم
صنيفه لاوازي روايات الجهر وتوصحت وجب ان تحمل على عدم
الرجح العنيف كما اشار اليه ابن الهمام واي ضرورة داعية الى حمل
روايات الجهر على بعض الاحيان او الجهر للتعليم مع عدم ورود شئ
من ذلك في رواية والقول بان كان في ابتداء الدر صنيف لان الحكم
قد صحه من رواية وائل وهو انما اسلم في او اخر الامر كما ذكره
الخانظ ابن حجر في فتح الباري واما اثر ابراهيم الخفي رحمه الله فلاوازي
الروايات المرفوعة ه وفي المعات شرح المشكوة والظاهر

المحل على كلا العملين تارة متارة ه هذا والله اعلم

الدعاء في الركوع والسجود

قد اخرج الشيخان عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يكثرا ان
ينزل في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا محمدك اللهم اغفر لي تناول
القرآن ولا يعارضه ما اخرج به مسلم وابوداود والنسائي مرفوعا
اما الركوع فعظموا فيه الرب واما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء
فقد ان يستجاب لكم فانه ليس فيه المنع عن الدعاء في الركوع كالسبح
في السجود وانما فيه الامر في السجود بتكثير الدعاء من الركوع وروية
اللهم اغفر لي في الركوع قليل والحكمة في تكثير الدعاء في السجود ما
روى ابوهريرة مرفوعا اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
فاكثر وافية من الدعاء اخرج به مسلم وابوداود والنسائي ومن هنا

علمت جواز الدعاء في الركوع الا ان الدعاء في السجود يكثر من الركوع
 ثم ان الادعية الواردة في الركوع والسجود وان حمل جمع من اصحابنا
 على النوافل ولم يجوزوها في الفرائض وحمل جمع منهم على بعض الاحيان
 لكنهما قولان من غير برهان وقد صرح جمع من محققي اصحابنا منهم
 ابن اسير حاج مؤلف حلية المهمل شرح منية المصلي استجاب اداء
 الاذكار الواردة في الاحاديث في مواضعها في النوافل والفرائض كلها
 هذا والله اعلم بالصواب

يقول الامام التحميد بعد التسميع

فداخرج البخاري عن ابي هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قال
 سمع الله لمن حمده قال اللهم ربنا ولك الحمد الحديث ففيه نص صريح
 بان الامام يقول بعد التسميع التحميد ولا يعارضه ما صح عن ابي هريرة

البيضاوي

البيضاوي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الامام سمع الله لمن حمده
 فقولوا اللهم ربنا لك الحمد فانه من واثق قوله قول الملائكة غفر له ما
 تقدم من ذنبه لانه ليس فيه ما يدل على النفي بل فيه ان قول الامام
 ربنا ولك الحمد يكون عقب قول الامام سمع الله لمن حمده فهذا نظير ما
 في الحديث الصحيح اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين فكما لا ينفع من
 هذا انه لا يؤمن الامام كذلك لا ينفع ان الامام لا يقول التحميد فيحكم
 بما ينفع من الاحاديث الصريحة ان الامام يأتي بهما ولا يقال
 ان سمع الله لمن حمده كان لطلب التحميد فناسب حال الامام والمأموم
 يناسبه الاجابة بقوله التحميد لانه لا يمتنع ان يكون طالبا ومجيبا
 كما ان الامام في التامين كان داعيا ومأمونا وتقرّب منه الجمع بين
 الجملة والحقيقة لسامع المؤذن في رد المختار وقال ايضا

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

التحميد سرا وهو رواية عن الامام الفيء واليه مال الفضلي والطيحاوي
وجامعة من المتأخرين معراج عن الظهيرية واحتماره في الحاوي
القدسي وسنن عليه في نور الايضاح هـ وقال في عمدة الرعاية
وهو الاصح الموافق لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يقول
بعد سمع الله من حمدة ربنا لك الحمد هـ هذا والله أعلم

وضع اليدين في السجود يكون الوجه بين الكفين ووضعها احد المنكبين

فذا خرج مسلم من حديث واثل ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد ووضع
وجهه بين كفيه وذا خرج ابو داود والترمذي عن ابي حميد
الساعدي مرفوعا وضع اليدين حذو المنكبين فهذا الحديث
يدل على ان الامر كان واسعا ولكن السجدة بين الكفين
افضل عندنا وقال الشيخ ابن الهمام في فتح القدير لو قال

قائل ان السنة ان تفعل اليها يتيسر جمع الروايات بنا وعلى انه عليه
السلام كان يفعل هذا احيانا وهذا احيانا الا ان بين الكفين
افضل لان فيه تحليص للمجاورة المسنونة ما ليس في الاخر كان حسنا
هـ وافترة تلميذة ابن امير حاج في الخلية هذا والله أعلم

الدعاء بين السجدين

قد روى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين السجدين
اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني اخرج الترمذي
وابوداود وابن ماجه والحاكم وصححه فهذا الحديث صريح في استحباب
هذا الدعاء بين السجدين في رد المختار اقول بل فيه اشارة الى
انه غير مكروه اذ لو كان مكروها لنهاه النبي عنه كما ينهي عن العزرة في الركوع
والسجود وعدم كونه مسنونا لا ينافي الجواز كالسنية بين الغائبة

والسورة بل ينبغي ان ينديب الدعاء بالمغفرة بين السجدين خروجاً
من خلاف الامام احمد لا بطلان الصلوة بتركه عامداً ^{اعلم} هذا والله

بثوت جلسة الاستراحة

فداخرج البخاري عن مالك بن الحويرث انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم
يصلي فاذا كان في وتر من صلوة لم ينهض حتى يسوي قاعداً
ففيه اثبات جلسة الاستراحة ولا يعارضه ما في حديث
ابي حميد الساعدي فقام ولم يتورك اخرجه ابوداود والطحاوي
لانه كان هذا في وقت وذاك في وقت فكل من روى او كان
عدم التورك محمول على الجلس من بعد التشهد يدل عليه ما اخرجه
ابوداود ايضا من وجه اخر عنه باثباتها واما ما روى الترمذي
عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينهض في الصلوة

عاشه درهم

على صدور قدميه وما روى ابوداود عن ابن عمر انه لحن عليه الصلوة و
السلام ان يعتمد الرجل على يديه فلا ينبغي ان الا اعتماد على اليدين
ولو كان ينبغي ان جلسة الاستراحة لكانا ينبغي ان تعود التشهد
الاول ولا يستدل على وجوب جلسة الاستراحة بما روى في
بعض طرق حديث المسيء صلوة من رواية ابن نمير بعد ذكر السجدة
الثانية ثم ارفع حتى تظمن جالساً فان البخاري اشار في الاستدلال
الى وجه هذا اللفظ فانه عقبه بان قال قال ابواسامة في الاخير حتى
تسوي قائماً وهو ظاهر في ان ابواسامة خالف ابن نمير لكن رواه
اسحاق بن راهوية في مسنده عن ابي اسامة كما قال ابن نمير ورده
البيهقي وقال الصحيح رواية عبدالله بن سعيد بن ابي قدامة ويوسف
بن موسى عن ابي اسامة بلفظ ثم اسجد حتى تظمن ساجداً ثم

ارفع حتى يتوى قائما قال في رد المحتار والثاني الجلسة الخفيفة
قال شمس الأئمة الحلواني الخلاف في الأفضل حتى لو فعل كما هو مذهبنا
لا بأس به عند الشافعي ولو فعل كما هو مذهبنا لا بأس به عندنا
كذا في المحيط اه وفيه ايضاً وما ورد من انه صلى الله عليه وسلم
اذا كان في وتر لم يهضم حتى يتوى قاعداً مستريحاً لبيان الجواز
او عند كبر سنه اه وقال صاحب البحر الرائق بعد ما نقل عن الهداية
من عمل الحديث المذكور على حالة الكبر ويرد عليه ما ان هذا الحمل يحتاج
الى دليل وقد قال عليه الصلوة والسلام لما لك بن الحويرث لما اراد
ان يفارقه صلوا كما رايتوني اصلي ولم يفصل فكان الحديث حجة
لشافعي قالوا ولي ان يحمل على تعليم الجواز اه هذا والله اعلم

الاستشارة في التشهد

قد وردت الاورد

قد وردت الاحاديث بوضع اليد اليمنى في التشهد ولم اجد منها ما فيه
الوضع بدون ذكر رفع السبابة ولم يقل ببدء رفعها احد من
الصحابة ولا احد من الائمة الاربعة ولا احد من اصحاب الامام ابي
حنيفة بل هو قول اخبره علماء ما وراء النهر وخراسان والعراق والروم
وبلاد الهند فلا يعتبر بقولهم فان قيل قد وردت الاحاديث مختلفة
ففي بعضها الرفع فقط كما في حديث ابن عمر عند مسلم وفي بعضها الاشارة
مع عقد ثلثة وخمسين كما هو عن ابن عمر عند مسلم ايضا وفي بعضها
الاشارة مع وضع الابهام على الاصبع الوسطى كما هو عن ابن الزبير عند
مسلم وفي بعضها قبض كل الاصابع والاشارة بالاصبع كما هو عن ابن
عمر عند مسلم وفي بعضها قبض الخنصر والبنصر والتخليق بالابهام
والوسطى والرفع كما في سنن ابي داود والنسائي عن واثل بن

حجر منع هذا الاختلاف وقع الابهام والاضطراب في الاشارة فلا نعمل
عليها قلنا لا الابهام ولا اضطراب بل يحمل الاختلاف على اختلاف
الاوقات والنوع على الامر وهذا الجمع بين الاحاديث المتعارضة
جاء كثير في كتب العلماء فلا عابئة فيه فان قيل ان الاشارة
والقبض وان ثبتا من الاحاديث لكن لم يتعين محلها فكيف جاز العمل
بها قلنا انه لو ترك العمل لهما حذرا عما يقع على خلاف السنة للزم العمل
على مجرد وضع اليدين وهو ايضا خلاف السنة اذ لم يرو عنه صلى الله
عليه وسلم الوضع من اول الجلوس الى آخره بدون القبض والاشارة
فالواجب حينئذ اتباع الامة المجتهدين في امر الدين فالختم لا يظن
بهم ان يقولوا من غير برهان قوي ودليل شرعي فتارة نعمل على
ما ذهب اليه الامام مالك من القبض والاشارة من اول الجلوس

الآخر

الى آخر الشاهد مع تعدد الاشارة وتحريك السبابة وتارة نعمل على ما
ذهب اليه الامام الشافعي من القبض من اول الجلوس والاشارة عند
الشهادة وتارة نعمل على ما ذهب اليه جمهور اصحابنا من الجمع بين القبض
والاشارة ورفع السبابة عند قوله لا اله والوضع عند قوله الا الله
ومثل هذا التقليد الذي كان عن ضرورة ليس بمذموم مع ان عند
هذا الفقير دلائل على مزاياهم لكن خوف المجادلين لا يرضى لذكرها واما
ما قال بعض فضلاء هذا الزمان ان الرفع والقبض كليهما من اول الجلوس
الى السلام من غير تعدد الاشارة وعدم تحريك السبابة فغريب لانه
خالف جميع الائمة واعجب منه ما قال ان هذا هو قول ابي حنيفة
ومحمد مستدلا بما في الموطا عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا جلس في الصلوة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض

اي المولوي
عبيد الله
سنة ١٢٠٢
٥٤

اصابعه كلها وأشار باصبعه التي تلى الابهام ووضع كفه اليسرى على
 فخذه اليسرى قال محمد بصنيع رسول الله صلى الله عليه وسلم ناخذ
 وهو قول ابى حنيفة انتهى رد ذلك بوجهين الاول ان هذا الحديث كما
 يفهم منه صريحا ان وضع الكف كان مع القبض والاشارة بل لم يكن
 هو فيه ظاهرا ايضا فان وضع الكف مع قبض الاصابع لا يتحقق حقيقة
 فالمراد والله اعلم وضع الكف ثم قبض الاصابع بعد ذلك عند
 الاشارة كما في فتح القدير فاذا كان الحال هكذا فكيف يثبت
 من كلام الموطأ بصنيع رسول الله ناخذ وهو قول ابى حنيفة
 ان ذلك قولها والثاني انه لو سلم ان الحديث ظاهر فيما زعمه
 فلا نسلم انه يفهم من تلك العبارة ان ذلك قولها اذ يجوز ان
 يقال ان معناها ان ما صنع رسول الله من القبض والاشارة

ناخذ لهما

ناخذ لهما ولا نقول بنفيها اذ كثيرا ما يتعطل ياخذون بصراع الاحاديث
 ويتركون ظواهرها فمن اين اثبت ذلك الفاضل لهما اخذنا بظاهر هذا
 الحديث ايضا نعم لو نطق بذلك لجاز ولكن بالنظر لا يقال ان ذلك
 قولها فافهم فان قيل انك تابع للسادات النفسانية قدسنا
 الله تعالى باسرارهم ومدح لمحبتهم وامامهم في الطريقة وشيخهم
 المطلق في الحقيقة الامام الرباني المجدد للالف الثاني قدس سره
 قال في بعض المكاتب الشرفية يمنع رفع السبابة قلنا
 قد اجاب عنه فريد العصر والدوران السيد مظفر جابجا فان في مكتوبه
 حيث قال نوشته بودند که حضرت مجدد الف ثاني رضي الله عنه
 در مكتوبى از مكتوبات خود منع رفع سبابه کردند و توبه و جود دعوى
 محبت بجناب ايشان رفع سبابه ميکنى و محب را اتباع محبوب

لازم است بخدوا و سجان جلتان انبیا کتاب سنت بر عباد فرض گردانند
 سفیراید ما کان المؤمن و لا مؤمنة اذا قضی الله ورسوله
 امران یكون لهم الخیرة من امرهم ورسول علیہ السلام سفیراید
 لا یؤمن احدکم حتی ینکون هواه تبعاً لما حبت به و حضرت مجدد
 الف ثانی رضی الله تعالی عنه که نائب کامل آن حضرت اند بنابر طریقه
 خود را بر انبیا کتاب سنت گذاشته اند و علماء در اثبات رفع کسب
 رسالتی مشتمل بر احادیث صحیحی و روایات فقہ حنفیه تصنیف
 کرده اند تا بجائی که حضرت شاه یحیی رحمة الله علیه فرزند اصغر حضرت
 مجدد بنیز درین باب رساله مخبر بر نموده اند و در نفی رفع یکدیگر بی ثبوت
 نرسیده و شرک رفع از جناب حضرت مجدد بنا بر اجتهاد واقع شده
 سنت محفوظ از نسخ بر اجتهاد مجتهد مقدم است و بعد ثبوت سنت رفع

ترک آن باین جهت که حضرت مجدد ترک فرمودند معقول نیست و حضرت
 مجدد بر ترک سنت تذییر کثیر فرموده اند و حضرت مجدد هم مذهب حنفیه
 داشته اند و امام ابو حنیفه رضی الله تعالی عنه گفته اند اثبت الحدیث فهو
 مذهبی و ترکوا قولی بقول رسول الله صلی الله علیه و سلم پس امید
 آنست که حضرت مجدد از ترک این امر اجتهادی و اخذ با حدیث
 صحیح متغیر نشوند و اگر گویند که حضرت مجدد با آن علم و اسرار احادیث
 ثبوت رفع کمر آگاه نبودند گوئیم تا زمان مبارک حضرت ایشان
 این کتب و رسائل در دیار هند شهرت نیافته بود و از نظر مبارک
 ایشان نگذاشته که ترک نمودند و گرنه هرگز ترک رفع نمی نمودند
 که اینان حرصین ترین اکابر این امت بر انبیا سنت بوده اند و اگر گویند
 عدم رضاء حضرت رسالت علیه النجیة را باین عمل از کشف دریافت

ترك فزوده باشند گوئیم که کشف در امور طریقت معتبرست و در احکام
شرعی حجت نیست مع هذا در آن مکتوب احتجاج بکشف نکرده اند
و امید آنست که این مخالفت جزئی بر عایت فاعله کلی ایشان که بجد
تمام ترغیب بر اتباع پیغمبر علیه السلام فرمودند مشتمل بر نتایج گردد و السلام
۴ هذا والله اعلم

التورك في القعدة الاخيرة

قد اخرج البخاري من حديث ابي حميد الساعدي في وصفة صلوة
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاذا جلس في الركعتين جلس على رجله
اليسرى ولضب اليمنى فاذا جلس في الركعة الاخيرة قدم رجله
اليسرى ولضب الاخرى وتعد على مقعدته فهذا الحديث
صريح في الفرق بين التشهدين بان الاول كان بالجلوس على الرجل

اليسرى

اليسرى والثاني بالتورك وما ورد من الاحاديث التي كانت في بعضها
الجلوس على الرجل اليسرى وفي بعضها التورك فمطلقة لم يبين
فيها انه في التشهدين او احدهما وقد بينه ابو حميد فوصف الجلوس
على اليسرى في الاول والتورك في الاخير فهذا المفصل قاض على
المجمل قال الشيخ عبد الحفيظ في التعليق للمسجد والانصاف انه لم يوجد
حديث يدل صريحا على استينان الجلوس على الرجل اليسرى في القعدة
الاخيرة وحديث ابي حميد مفصل فيحمل المبعث على المفصل ۴ هذا
والله اعلم بالصواب

رفع اليدين عند الركوع وعند القيام منه والقيام الى الثالثة

قد اخرج البخاري ومسلم عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يرفع يديه حذو منكبيه واذا كبر للركوع واذا رفع راسه

نسخة

الألوكة

www.alukah.net

من الركوع رفعها وقال سمع الله لمن حمده وكان لا يفعل ذلك في
 السجود وقد روى البخاري عن نافع ان ابن عمر كان اذا دخل في الصلاة
 رفع يديه واذ ركع رفع يديه واذ قال سمع الله لمن حمده رفع يديه
 واذ اقام من الركعتين رفع يديه ورفع ذلك ابن عمر الى النبي صلى الله
 عليه وسلم فقد صح الرفع عنه صلى الله عليه وسلم عند الركوع وعند القيام
 منه وعند القيام الى الثالثة فلا شك في استحباب هذه الرفعات
 وقد حكى البخاري في جزء مفرد في هذه المسئلة عن الحسن وحميد
 بن هلال ان الصحابة كانوا يفعلون ذلك قال البخاري ولم يستثن
 الحسن احدا وقال ابن عبد البر كل من روى عنه شرك الرفع في
 الركوع والرفع منه روى عنه فعلة الا ابن مسعود هـ فما ورد عن
 ابن مسعود انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند

الافتتاح ثم لا يعود اخرجه ابو داود وغيره من الاحاديث التي تدل على
 عدم الرفع سوى الافتتاح لا يعارض احاديث الرفع فانها لا تكون حجة الا
 على من يقول بوجوب الرفع ونحن لا نقول به بل باستحبابه واما ما
 اشتمر في كتب اصول اصحابنا ان مجاهد قال صحبت ابن عمر عشر سنين
 فلم اربرف يديه الا مرة وقد عرفت انه راو حديث الرفع والراوي
 اذا ترك مرويه سقط الاحتجاج به وما قال الطحاوي بعد ما روى من
 حديث ابي بكر بن عياش عن حصين عن مجاهد انه قال صليت خلف ابن
 عمر فلم يكن يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى فهذا ابن عمر قد رأى النبي
 صلى الله عليه وسلم يرفع ثم فترك هو الرفع بعد النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا يكون ذلك الا وقد ثبت عنده نسجه هـ ففيه اما ادراك
 فلانه لم يثبت ما في كتب الاول من حديث ابن عمر من كان عنده

سند فليات به ^{عط} واما ثانيا فلعارضته بخرط اوس وغيره من الثقات
 الخمر ردا ابن عمر يرفع ^{عط} واما ثالثا فلان في طريق الطحاوي ابو بكر
 بن عياش ^{عط} وخلفه باخره فلا توازي روايته رواية غيره من الثقات
 واما رابعا فلان مجاهدان وغيره من الثقات كسالم ونافع
 مشهور والمثبت معتمد على الثاني ^{عط} واما خامسا فلان الجمع بين
 الرديين ممكن وهوانه لم يراه واجبا ففعله تارة وشركه اخرى
 واما ما قال في النهاية شرح الهداية ان عبد الله بن الزبير راى
 رجلا يعلى في مسجد الحرام ويرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس
 منه وقال لا تفعل انه امر فعله صلى الله عليه وسلم في اول الاسلام ثم
 تركه فلم اجده في كتب الحديث مع انه معارض حديث رواه ابوداود
 عن ميمون المكي انه راى عبد الله بن الزبير وصلى بهم يشير بكفيه

حين يقوم وحين يركع ويسجد وحين ينحصر للقيام فيقوم فيشير بيده
 فانطلقت الى ابن عباس فقلت اني رايت ابن الزبير صلى صلوة لم ار احدا يصليها
 مؤصفت له هذه الاشارة فقال ان احسبت ان تنظر الى صلوة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فاقصد بصلوة عبد الله بن الزبير واما ما رواه ابو بكر بن ابي شعبة
 في مصنفه عن ابن عباس موقوفا لابن زرع الايدي الا في سبع مواطن
 الشكيرة الاولى واستقبال القبلة والموقف وجهرتين والمني والمروة والصفاء
 فضوليس حديثا مرفوعا مع انه معارض بما مر من حديث ميمون المكي
 وعنه الترمذي ممن قال بالرفع على انه منقوض بالرفع في الفتوى
 والعديد فانظر اهران الحصر ليس حقيقيا بل اضافة واما ما في النهاية
 عن ابن مسعود رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم فزفناه وترك
 فتركنا فلا يفهم منه الشئ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بل فضاه

ابن مسعود وهو ليس بحجة سيما اذا خالفه فهم صحابي آخر واما ما يفهم
من قوله تركنا من الاجماع على الترك محفوظا هر في الدلالة على الاجماع
والا تار المعارضة له لخصوص فلا يعارضها في التعليق المسجد للشيخ
عبد الحى الكهنوي والقدر المتحقق في هذا الباب هو ثبوت الرفع
وتركه كليهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان رواة الرفع من
الصحابة جم غفير ورواة الترك جماعة قليلة مع عدم صحة الطرق عنهم
الا عن ابن مسعود وكذلك ثبت الترك عن ابن مسعود واصحابه باسناد
محتجة بها فاذا نختار ان الرفع ليس بسنة مؤكدة يلام تاركها الا
ان ثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم اكثر وارح واما دعوى نسخته كما
صدر عن الطحاوي مغترا بحسن الظن بالصحابة التاركين وابن الهمام
والعيني وغيرهم من اصحابنا فليست بمبرهن عليها بما يشفي العليل

ويروي الغليل ام وفي شرح سفر السعادة ما را ازین مجاره سنت که از
سنت هر دو فعل کنیم و في حجة الله البالغة والذي يرفع احب الي
ممن لا يرفع فان احادث الرفع اكثر واشت غير انه لا ينبغي لاسنان
في مثل هذه الصورة ان يثير على نفسه فتنة عوام بلد وهو قوله صلى
الله عليه وسلم لو لا حدثان قومك بالكفر لتقضت الكعبة ه هذا والله اعلم

كلام الناسي للصلوة والذي يظن انه ليس في الصلوة وكذا

العمل الكثير والخطوات في الصلوة سهوا

قد روي ابو هريرة رضي الله عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم احدى
صلواتي العشي ركعتين ثم سلم وقام الى حنيفة في مقدم المسجد فوضع
يده عليها وفي القوم ابو بكر وعمر فقالوا ان يعلماه وخرج سرعان
الناس فقالوا انصرت الصلوة ورجل يدعو النبي صلى الله عليه وسلم

ذو اليمين فقال يا رسول الله السنيت ام قصر الصلاة فقال لا السنس
 ولم تقصر قال بلى قد سنيت فصلي ركعتين ثم سلم ثم كبر فسجد مثل
 سجوده او اطول ثم رفع راسه وكبر متفق عليه واللفظ للبخاري ولا يبي ود
 فقال اصدق ذو اليمين فاموا اي نعم وهي في الصحيحين لكن يلفظ
 نقالوا وقد روى عمران بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى العصر فسلم في ثلاث ركعات ثم دخل منزله فقام اليه رجل
 يقال له الخرباق وكان في يديه طول فقال يا رسول الله فذكر له
 صينعه وخرج غضبان يجر رداءه حتى انتهى الى الناس فقال اصدق
 هذا قالوا نعم فصلي ركعتين ركعة ثم سلم ثم سجد سجدة ثم
 سلم ففي هذا دليل على ان كلام الناسي للصلاة والذي يظن
 انه ليس بها لا يبطلها وهذا قال جمهور العلماء من السلف

والخلف

والخلف وهو قول ابن عباس وعبد الله بن الزبير واخيه عروة وعطاء
 والحسن والشعبي وقنادة والوزاعي ومالك والثانبي واحمد و
 جميع المحدثين رضي الله تعالى عنهم وقال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه واصحابه
 والثوري في اصح الروايتين فيه تبطل صلوة بالكلام ناسيا او جاهلا
 لحديث ابن مسعود وزيد بن ارقم رضي الله تعالى عنهما زرعا ان حديثا
 قصة ذي اليمين مسنوخ بحديث ابن مسعود وزيد بن ارقم قالوا
 لان ذا اليمين قبل يوم بدر قالوا ولا يمنع من هذا ان يكون ابي هريرة
 رواه وهو ما خرد اسلام عن بدر لان الصحابي قد يروي مالا يحضره
 بان يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم او صحابي آخر واجاب العلماء
 عن هذا باجوبة صحيحة مشهورة احسنها واقفها ما ذكر
 ابو عمر بن عبد البر في التمهيد قال اما ما علقتم ان حديثا

والصحيح ان الزهري ان ذا اليمين قبل يوم بدر
 وان نفسه في الصدرة كما قبل بدر



ابي هريرة منسوخ حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فغير صحيح لانه
 لا حذف بين اهل الحديث والسيرة ان حديث ابن مسعود كان مكثرا
 حين رجع من ارض الحبشة قبل الهجرة وان حديث ابي هريرة في قصة
 ذي اليبسين كان بالمدنية وانما اسلم ابو هريرة عام حنين سنة
 سبع من الهجرة بلا حذف واما حديث زيد بن ارقم رضي الله عنه فليس
 فيه بيان انه قبل حديث ابي هريرة او بعده والنظر يشهد انه قبل
 حديث ابي هريرة واما قولهم ان ابا هريرة رضي الله تعالى عنه لم يشهد
 ذلك فليس بصحيح بل شهدها محفظا من روايات الثقات الحفاظ
 ثم ذكر باسناده الروايات الثابتة في صحيح البخاري ومسلم
 وغيرها ان ابا هريرة قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 احدى صلوات العشي فسلم من اثنتين وذكر الحديث وقصة

ذو اليبسين

ذي اليبسين وفي رواية صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية
 من مسلم وغيره بينا وانا اصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وذكر الحديث وفي رواية في غير مسلم بينا نحن نضلي مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال وقد روى قصة ذي اليبسين عبد الله بن عمر وعروة
 بن حديج وعمران بن حصين وابن مسعود وكلهم لم يحفظ عن النبي
 صلى الله عليه وسلم ولا صحبه الا بالمدنية متاخرا ثم ذكر احاديثهم
 بطرقها قال ابن مسعود هذا رجل من الصحابة يقال صاحب
 الجيوش اسمه عبد الله معروف في الصحابة له رواية وقال
 واما قولهم ان ذا اليبسين قتل يوم بدر فغلط وانما المقول يوم
 بدر ذو الشمالين ولما اندفعهم ان ذا الشمالين قتل
 يوم بدر لان ابن اسحاق وغيره من اهل السير ذكره فيمن

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

قتله يوم بدر قال ابن اسحاق ذوالشمالين هو عمير بن عمرو
 بن عسيان من فزاعة حلف لى زهرة قال النعمان
 قذوا البيهني غير ذى الشمالين المقتول ببدر بليل حضور
 ابي هريرة ومن ذكرنا قصة ذى البيهني وان المتكلم رجل من
 بني سليم كما ذكره مسلم في صحيحه وفي رواية عمال بن الحصين
 رضي الله عنه اسمه الخرباق ذكره مسلم وذوالبيهني الذي
 شهد السهو في الصلوة سلمى وذوالشمالين المقتول ببدر خزاعي
 يخالف في الاسم والنسب وقد يمكن ان يكون رجلا وثلاثة
 يقال لكل واحد منهم ذوالبيهني وذوالشمالين لكن المقتول
 ببدر غير المذكور في حديث السهو هذا قول اهل الحدق والفهم
 من اهل الحديث والفقهاء ثم روى هذا باسنادة عن مسدد

والقول

واما قول الزهري في حديث السهو ان المتكلم ذوالشمالين فلم يتابع
 عليه وقد اضطرب الزهري في حديث ذى البيهني اضطرابا
 اوجب عند اهل العلم بالنقل تركه من رواية خاصة ثم ذكر طرفة
 وبين اضطرابها في المتن والاسناد وذكر ان مسلم بن الحجاج
 غلط الزهري في حديثه قال ابو عمر رحمه الله تعالى لا اعلم احدا من اهل
 العلم بالحديث المصنفين فيه عول على حديث الزهري في قصة ذى
 البيهني وكلهم تركوه لا اضطرابه وان لم ينم له اسنادا ولا متنا
 وان كان اما ما عظيميا في هذا الشأن فالغلط لا يسلم منه بشر
 والكمال لله تعالى وكل احد يؤخذ من قوله ويترك الا النبي صلى الله
 عليه وسلم فعول الزهري انه قتل يوم بدر متروك لتحقق غلظه
 فيه هذا الكلام ابي عمر بن عبد البر مختصرا وفي رد المحتار

ومنع النسخ بان حديث ذى البدين رواه ابو هريرة وهو متأخر
الاسلام واجيب بجواز ان يرويه عن غيره ولم يكن حاضرا
وتمامه في الزيلعي قال في البحر وهو غير صحيح لما في صحيح مسلم عنه
بيننا انا اصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وساق الواقعة
وهو صحيح في حضوره ولم ارعنه جوابا شافيا ام ولا يستدل
بحديث ذى البدين المذكور على ان تعد الكلام لمصلحة الصلوة
لا يبطلها لان كلامه صلى الله عليه وسلم لم يكن الا ناسيا
وقول الصحابة نعم وكذا قول ذى البدين له بلى قد نسيت
بعد قوله صلى الله عليه وسلم لم تقصر كان جوابا للنبى صلى الله
عليه وسلم وجوابه لا يقطع الصلوة لثبوت مخاطبته في التشهده
وهو حي بقوله السلام عليك ايها النبى كذا في فتح البارئيا

وفي هذا الخبر

وفي هذا الحديث ايضا دليل على ان العمل الكثير والخطوات اذا كانت
في الصلوة سهوا لا يبطلها كما لا يبطلها الكلام سهوا وانا وسيل
الحديث صعب على من ابطلها قاله النووي وفي المصنف وانخرفت
سلام داد وآن قاطع صلوة سن وفعل كثير كرد كه در صورت عمد ناقض
صلوة ست ببدان بيا آورد وانمام فرمود وسجده كرد پس دانسته
شد كه فعل چينري كه عمد آن ناقض نماز است بطريق سهو موجب سجد
سهو است ام هذا والله اعلم -

رد السلام بالاشارة

قد اختلف اصحابنا في رد السلام بالاشارة فكرهه بعضهم ومنهم
الطحاوي وقال بعضهم لا بأس به لما اخرج ابوداود والترمذي
عن صحيب مررت برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت

عليه فزد إلى إشارة وأخرج البزار عن أبي سعيد أن رجلا سلم
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة فزد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم إشارة فلما سلم قال له أنا كنا نزد السلام في
 صلواتنا فنحنينا عن ذلك وأخرج مالك في الموطأ أن ابن عمر
 على رجل وهو يصلي فسلم عليه فزد عليه الرجل كلاما فرجع إليه
 عبد الله بن عمر فقال له إذا سلم على أحدكم وهو يصلي فلا يتكلم
 وليشرب بيدة وبهذه الأحاديث أخذ الشافعي فاستحب
 الرد إشارة ومن كرهه من أصحابنا حمل الأحاديث على أن
 إشارة عليه السلام كان للتخفي عن السلام لا لردده وهو حمل
 يحتاج إلى دليل مع مخالفة لظاهر بعض الأخبار هذا والله أعلم
حمل الصبيان والحيوان والفعل القليل وإن تعدد ولم

يتوال في الصلوة لا يتطل بها

قد روى أبو قتادة الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي
 وهو حامل إمامة بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولابي العاص بن الربيع فاذا قام حملها وإذا سجد وضعها أخرجه
 الشيخان وعنه أيضا قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يؤم الناس
 وإمامة بنت أبي العاص وهي بنت زينب بنت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم على عاتقه فاذا ركع وضعها وإذا رقع من السجود أعادها
 أخرجه مسلم ولابي داود حتى إذا أراد أن يركع أخذها فوضعها
 ثم ركع وسجد حتى إذا فرغ من سجوده وقام أخذها فزدها
 في مكانها ففيه دليل لصحة صلوة من حمل آدميا أو حيوانا
 كاهرا من طير وسنائة وغيرهم وكان الفعل القليل لا يتطل

الصلوة وان الافعال الهجرت اذا تعددت ولم تتوال بل تفرقت كما
 تبطل الصلوة في رد الموحتر وقد اجيب عنه يعني عن هذا
 الحديث باجوبة منها ما ذكره الشارح انه منسوخ بما ذكره من
 الحديث وهو مردود بان حديث ان في الصلوة لشغلا كان قبل
 الهجرة وقصة امامة بعدها ومنها ما في البدائع انه صلى الله عليه
 وسلم لم يكبره منه ذلك لانه كان محتاجا اليه لعدم من يحفظها
 او للتشريع بالفعل ان هذا غير مقسده ومثله اليقين في
 زماننا لا يكبره لو احد منا فعله عند الحاجة اما بدونها فمكروه
 ام وقد اطال المحقق ابن امير حاج في الحلية في هذا
 المحل ثم قال ان كونه للتشريع بالفعل هو الصواب الذي
 لا يعدل عنه كما ذكره النووي فانه ذكر بعضهم انه بالفعل اقوى

وهو

من القول وفعله ذلك لبيان الجواز الم وفي التعليق المجد اخلف العلماء
 في تاويل هذا الحديث فروى ابن الفاسم عن مالك انه كان في النافلة
 واستبعدة المازري والقرطبي وعياض لما في مسلم رايت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يؤم الناس وامامة على عاتقه ولا يبي داود
 بينا نحن ننتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر او العصر
 وقد دعاه بلال الى الصلوة اذ خرج اليها وامامة على عاتقه فقام
 في مصلاه فقمنا خلفه فكبر فكبرنا وهي في مكانها وقال النووي
 ادعى بعض المالكية انه منسوخ وبعضهم انه من الخصائص و
 بعضهم انه لضرورة وكلها دعادي باطلة مرددة لا دليل
 عليها وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع لان الآدمي طاهر
 وثياب الاطفال واجسادهم محمولة على الطهارة والاعمال في

الصلوة لا تبطلها اذا نلت او تفرقت وانما فعله رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} لبيان الجواز كذا في شرح الزرقاني اه هذا والله اعلم

عدم فساد الصلوة باخذ قياد الفرس او بالمشي لاخذ الفرس مستقبل القبلة في الدر المنثور مشي مستقبل القبلة هل تفسد ان مشي قد صف ثم وقف قدر ركن ثم مشي ووقف كذلك وهكذا الا تفسد وان كثر ما لم يختلف المكان وقيل لا تفسد حالة العذر اه وفي رد المحتار اي وان كثر واختلف المكان لما في الحلية عن الذخيرة انه روي ان ابا هريرة رضي الله عنه صلى ركعتين آخذا بقياد فرسه ثم انبسل من يده فمضى الفرس على القبلة تبعه حتى اخذ بقيادة ثم رجع ناكصا على عقبيه حتى صلى الركعتين الباقيتين قال محمد في السير الكبير وبهذا ناخذم هذا والله اعلم

ترك استقبال

ترك استقبال القبلة ساهيا لا يبطل الصلوة

قد روى ابو هريرة في قصة ذي الدير ان النبي صلى الله عليه وسلم سلم في ركعتي الظهر واقبل على الناس بوجهه اخرج ماكن في الموطأ وقد روى عبد الله صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسا فلما انقلل توشتوش القوم بينهم فقال ما سئلكم قالوا يا رسول الله هل زيد في الصلوة قال لا قالوا فانك قد صليت خمسا فانقلل ثم سجد سجدتين ثم سلم ثم قال انما انا بشر مثلكم انسي كما تنسون اخرج مسلم قال في فتح الباري تحت حديث ابي هريرة ويؤخذ منه ان من ترك الاستقبال ساهيا لا يبطل صلوة اه وقال ايضا فيه بعد ذكر حديثه ان من تحول عن القبلة ^{ساهيا} لا اعادة عليه اه هذا والله اعلم

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

كفاية الخط اذا المرید ستره

قد روى ابو داود وابن ماجه عن ابي هريرة فان لم يكن معه عصا
فليخط خطا وفي سنده وان كان مجهولا لان احدهما ابو عمرو بن
محمد بن عمر بن حريث وناينهما جده حريث بن سليم قال الحافظ
في التقریب في حقها مجهول وفي مختصر السنن قال ابن عيينة لا
اجد شيئا يسند به هذا الحديث وما جاء الا بهذا الوجه وكان
اسماعيل بن امية اذا روى هذا الحديث يقول هل عندكم شيء
تشدونده به وقال البيهقي لا بأس به في مثل هذا الحكم انشاء
الله تعالى ام لكن صح هذا الحديث ابن حبان واحمد وابن الهيثم
فيما نقله ابن عبد البر في الاستذكار وقال الحافظ في بلوغ المرام
ولم يصيب من زعم انه مضطرب بل هو حسن م على ان

الدرر النميز

الحديث الضعيف يجوز العمل به في الفضائل قال ابن الهمام واما الخط
فقد اختلفوا حسب اختلاف فهم في الوضع اذا لم يكن معه ما يفرزه
او يضعه فالمانع يقول لا يحصل المقصود به اذ لا يظهر من بعيد و
المجيز يقول وردجه الاثر به واحار صاحب الهداية الاول و
السنة اولى بالاتباع مع انه يظهر في الجملة اذ المقصود جمع الخاطر
بربط الخيال كي لا ينتشر ام والى كفاية الخط اذا المرید ستره
ذهب ابو يوسف ومحمد في رواية وفي النهاية وبه قال بعض مشائخنا
الماخرين فقالوا يخط طولا لا عرضا ام هذا والله اعلم

عدم وجوب الوستر

قد روى طلحة في قصة الاعرابي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
خمس صلوات في اليوم والليلة فقال صل علي غيرهن فقال لا الا

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

ان تطوع قال طلحة فادبر الرجل وهو يقول والله لا ازيد على هذا
 ولا انقص منه فقال رسول الله افلح الرجل ان صدق اخراجه
 الشيخان مطوكا وقد اخرج ابن حبان عن جابر ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قام بهم في رمضان فصلى ثمانين ركعات واوتر ثم
 انتظروه من القابلة فلم يخرج اليهم فسالوه فقال خشيت ان
 يكتب عليكم الوتر وقد اخرج البخاري عن ابن عمر قال كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر على راحلة حيث توجهت به يومي
 ايماء صلوة الليل الا الفرائض ويوتر على راحلته واخرجه مسلم
 ايضا عنه بلوظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح على الراحلة
 قبل اي وجه توجه ويوتر عليها غير انه لا يصلي عليها المكتوبة
 وقد اخرج الشيخان عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم

بعض ما اذا

بعث معاذا الى اليمن فذكر الحديث وفيه فاعلمهم ان الله قد فرض
 عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة الحديث وسكان ذلك او اخر
 حيوة النبي صلى الله عليه وسلم وقد اخرج اصحاب السنن الاثرين
 وصححه ابن حبان حديث عبادة بن الصامت سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول خمس صلوات كتبهن الله على العباد من جاء
 بهن يوم القيامة كما امر الله عز وجل لم يستغف بشيء من
 حقوقهن فان الله جعل له عهدا ان يدخله الجنة ومن لم يجئ
 بهن يوم القيامة استغفا فاجققهن فلا عهد له عند الله عز وجل
 ان شاء غفر له وان شاء عذبه فهذه الاحاديث كلها
 دالة على ان الوتر ليس بواجب وبالحدِيث الاخير استدلال راديه
 عبادة بن الصامت ايضا على ان الوتر ليس بواجب اخرج اثره

مالك وغيره وما في العيسن وما روي عن عبادة انه لما بلغه ان ابا
محمد رجلا من الانصار يقول الوتر حق فقال كذب ابو محمد
فاجاب عنه اسماء كذب الرجل في قوله كوجوب الصلوة ولم يقل
به احد انه يحتاج الى ان عبادة بن الصامت كان يفرق بين
الغرض والواجب ومن هنا بطل ما اجابوا من حديث ابن عمر
المذكور من ان نفي الغرض لا يستلزم نفي الواجب لانه معروف
على ابن عمر كان يفرق بينهما وكذا بطل ما اجابوا من حديث
علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه قال ليس الوتر بحتم كهيئة
المكتوبة ولكن سنة سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه النسائي
والترمذي وحسنه والحاكم وصححه بانه لم يقل احد ان وجوب
الوتر كوجوب الصلوة لما ثبت عندنا من التفرقة بين الغرض

والواجب

والواجب وذلك لان هذا اصطلاح حادث وما كان الصياغة يفرقون
بينهما ومن يدعي انه اصطلاح قديم فعليه اثباته واما ما في السنن
الا الترمذي قال صلى الله عليه وسلم الوتر حق على كل مسلم ورواه ابن
حبان والحاكم وقال على شرطها فلا يقتضيه لفظة حق وجوب الوتر
لانه لو اقتضاه للاقتضيه وجوب غسل الجمعة لانه ورد فيه غسل
يوم الجمعة حق واجب على كل محتمل مع ان احدا من اصحابنا لم يقل بالوجوب
مع ان عدم التحديد الركعات الذي ورد في ذلك الحديث بعدة متصلا
بمن احب ان يوتر بخمسين فليوتر ومن احب ان يوتر بثلاث فليفعل
ومن احب ان يوتر بواحد فليوتر فيقتضى انه ليس بغرض لان
الغرض مقتضاه التحديد واما ما رواه ابو داود وقال صلى الله عليه
وسلم الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا واخرجه الحاكم وصححه

فليس يضاً في الوجوب فان مثل هذه الكلمة ورد في السنة المؤكدة
 ايضا واما الاستدلال بحديث ابي سعيد من نام عن وتر او
 سبه فليصله اذا اصبح او ذكره اخرجه الحاكم وقال صحيح على شرط
 الشيخين غير تام لان كون الامر بالقضاء مقتضيا للوجوب موثوق
 على ان يقال ان الوتر واجب والا فقد جاء القضاء للسنة المؤكدة
 ايضا كليف بفهم من الامر بالقضاء الوجوب واما ما روى عبد الله
 بن ابي مرة الزوني عن خارجة بن حذافة قال صلى الله عليه
 وسلم ان الله امدكم بصلوة هي خير لكم من حمر النعم قلنا وما هي
 يا رسول الله قال الوتر ما بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر اخرجه
احمد و ابوداود و الترمذي و ابن ماجه و صححه الحاكم و اخرجه
الطبراني في مسند المشايخين باسناد حسن عن ابي سعيد

رفعه ان الله عز وجل زادكم صلوة وهي الوتر فيجاب عنه انه غير
 مفيد لوجوب الوتر لان الامداد هو الزيادة بما يقوى المزيد
 عليه يقال مد الجيش و امدة اذا زادة والحق به ما يقويه ويكثره
 ومد الدواء و امدها زادها ما يصلحها ومدت السراج و الارض
 اذا اصلحتھا بالزيت و السماد كما في سبيل السلام و لا يخفى ان الزوال
 يتوى الفرائض و يتم نقصانها كما ورد في احاديث السنن عن يحيى
الداري و غيره و يؤيده ما روى محمد بن نصر المروزي في الصلوة من
 حديث ابي سعيد رفعه ان الله زادكم صلوة الى صلواتكم هي خير
 لكم من حمر النعم الا وهي الركعتان قبل الفجر واما ما استدلوا
 بحديث اجعلوا آخر صلواتكم بالليل و ترا على وجوب الوتر فنقول
 ان صلوة الليل ليست بواجبة فكذلك الاخرى ولا استدلال بما

عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا راقدة
معرضة على فراشه فاذا اراد ان يوتر يقطني فاوترت
اخرجه الشيخان فانه لا يلزم الوجوب من عدم تركها نائمة
واقاطها للوتر نعم يدل على ناكه امر الوتر وانه فوق غيره من
الزواجر الليلية والى عدم الوجوب ذهب الائمة الثلاثة
وصاحب ابى حنيفة وهو المرجح بالدلائل كما عرفت هذا والله اعلم
وتر الثلاث بتسليمتين او بتسليمية بالعدة على الركعتين او بدونها
قد جاء وتره صلى الله عليه وسلم بثلاث ركعات بطرف ثلث الاول
بالتسليم بين الركعتين قد اخرج احمد وابن حبان وابن السكن
في صحيحهم والطبراني عن ابن عمر كان النبي صلى الله يفصل
بين الشفع والوتر والثاني بالشهد الواحد قد روى الحاكم

والبيهقي عن عائشة انه كان صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث
لا يقعد الا في آخرهن والثالث بالشهدين وسلام واحد
قد اخرج النسائي والحاكم وصححه ومحمد في الموطاع عن عائشة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يسلم في ركعتي الوتر
وهذا ظاهر في ان الشهد كان في ركعتي الوتر فان النفي من
التسليم يدل على وجود الشهد فثبت منه الشهد بدون
السلام في ركعتي الوتر وانكار هذا بالناويلات البعيدة
بمجه العقل السليم والذهن المستقيم ولا يعارض ما روى
عن ابى هريرة مرفوعا لا وتر واثنان واوتروا الخمس او
سبع ولا تشبهوا بصلوة المغرب اخرجه الدارقطني و
قال رواه ثقات فانه لا يراد من نفي الايتار بالثلاث

في الثلاث اصلا وراسا حتى التثنية بالتسليمين فانه لما قيل
 به احد بل المراد النهي عن الثلاث المشبه بالمغرب ولهذا
 جاء النبي صلى الله عليه وسلم بعد النهي عن الثلاث بقوله
 ولا تشبهوا بصلوة المغرب ويدل عليه ما روى محمد بن
 نصر المروزي عن ابي هريرة مرفوعا وموقوفنا لا تؤتروا
 بثلاث تشبهوا بصلوة المغرب ولا يخفى ان زوال التشبه
 تارة يكون بانين ثلاث كالمغرب في وقت وخمس في
 وقت وسبع في وقت كما ثبت تلك الافعال عند صلى الله عليه
 وسلم على الادفات المتعددة كما لا يخفى على متتبع كتب الاحاديث
 ونظيره ما روى عن ابي امامة قال قلت يا رسول الله اهل
 الكتاب يتسربلون ولا يأتزون فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم يتسربلون واكثر رواه وخالفوا اهل الكتاب رواه احمد و
 الطبراني قال في مجمع الزوائد ورجال احمد رجال الصحيح خلافاً
 وهو ثقة وفيه كلام لا يضر اذ فيه الاذن بلبس السراويل
 لان مخالفة اهل الكتاب تحصل بمجرد الاكثرار في بعض الاوقات
 لا بترك السراويل في جميع الحالات فانه غير لازم وان كان
 ادخل في المخالفة كذا في فتح الباري وتارة يكون زوال التشبه
 بعدم العقود على الركعتين وتارة يكون بالتسليمين والحكمة
 في النهي عن التشبه بالمغرب دفع اليهام الفرضية بجحمة ان
 الوتر يكون وتر صلوة الليل والمغرب يكون وتر صلوة النهار
 فلواتي بالثلاث كالمغرب تارة وبالخمسة تارة اخرى زال
 التحديد الموهوم للفرضية وكذا اذا اتى بعدم العقود الاولى

او بالسلمين زال ذلك الایهام ایضا كما لا يخفى ثم اعلم
ان الترجيح في هذه الطرق كان بحسب زوال التشبيه
بالعلة والكثرة فالاول ارجح ثم الثاني ومن هنا فطنت
ان الايتان في الوتر بخمس او سبع اولى من هذه الطرق كلها
بجهد عدم التشبيه بالمغرب بالكلمية هذا والله اعلم

سنة الركعتين قبل الظهر

قد روى ابن عمر قال حفظت من النبي صلى الله عليه وسلم عشر
ركعات ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب
في بيته وركعتين بعد العشاء في بيته وركعتين قبل الصبح
اخرجه الشيخان وقد روت عائشة رضي الله تعالى عنها ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يدع اربعا قبل الظهر وركعتين

قبل العزاة فلا يخفى عليك ان مداومته صلى الله عليه وسلم على الاربعة
قبل الظهر من حديث عائشة كانت في البيت يدل عليه ما رواه
احمد والبوداد في حديث عائشة كان يصلي في بيته قبل الظهر اربعا
ثم يخرج وما روى ابن عمر ماري في المسجد فخرج من الحديثين
سنة ست ركعات رتبة للظهر لكن لا اعلم انه قال بذلك احد
قبلي فحمل الاربعة على سنة الزوال ونقول بسنة الركعتين كما قال
الشافعي او تحمل على حالين فكان يصلي نارة سنتين ونارة اربعا وكل
وصف ماري فينبغي ان يعمل على كلا الحالين في المقامات المنظرة
وكاه بعد از جمعه بر دو ركعت سنت اختصار سبب دند چنانچه پیش از
ظهر گاه دو ركعت گاه چهار میگردند و میفرمودند که این هم سنت

ست / ٤ هذا والله اعلم

استجاب الركعتين قبل المغرب

قد روي عن عبد الله بن مفضل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلوا قبل صلوة المغرب قال في الثالثة لمن شاء وكرهية ان
 يتخذها سنة ^{الناس} اخرجها الشيخان وقد روي عن انس قال كنا
 بالمدينة فاذا اذن المؤذن لصلوة المغرب ابعدوا السواري
 فركعوا ركعتين حتى ان الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب ان
 الصلوة قد صليت من كثرة من يصليهما اخرجها مسلم
 وقد روي عن مرثد بن عبد الله قال ايتت عتبة الجهنني فقلت
 الا اعجبك من ابي تميم يركع ركعتين قبل صلوة المغرب فقال
 عتبة انا كنا نفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 فما منعك الآن قال الشغل اخرجها البخاري وقد روي عن

عبد الله بن مفضل

عبد الله بن مفضل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بين كل
 اذنين صلوة بين كل اذنين صلوة ثم قال في الثالثة لمن شاء
 متفق عليه فتبين من هذه الاحاديث استجاب التثفل قبل المغرب
 واما ما زاد البزار من لفظ الا المغرب من طريق حيان بن عبد الله
 عن عبد الله بن بريدة عن ابيه في الحديث الاخير فقد قال في
 الفتح انه شاذ لان حيان وان كان صدوقا عند البزار وغيره لكنه
 خالف الحفاظ من اصحاب عبد الله بن بريدة في اسناد الحديث
 ومثله وقد وقع في بعض طريقه عند الاسماعيلي وكان بريدة
 يصلي ركعتين قبل صلوة المغرب فلو كان الاستثناء محفوظا لم
 يخالف بريدة راويه وقد نقل ابن الجوزي في الموضوعات عن
 الغدسان انه كذب حيان المذكور ^{هـ} واما ما روي ابو داود

عن ابن عمر من طريق طاؤس ما رويت احدا يصليهما على عهد النبي
 صلى الله عليه وسلم فنواف والرواية المتقدمة عن انس وكذا
 عن عقبة مثبته فلا يخفى تقدمها واما القول بانه لو كان الحال
 على ما في رواية انس لم يخف على ابن عمر رفع كونه استخفافا
 بانس لا يبعد خفاؤه عن ابن عمر فانه كان مستجابا وقع في بعض
 الاحياء ولم يكن سنة مستمرة حتى يبعد خفاؤه عن ابن عمر و
 كيف لا يقال انه منذوب وقد امر به صلى الله عليه وسلم وفعله
 الصحابة كما استترف واما ما روى محمد بن نصر وغيره من طريق
 ابراهيم النخعي عن الخلفاء الاربعة الهم كانوا لا يصلونها فهو
 منقطع مع انه لم يكن فيه دليل على الكراهة وايضا قد عرفت
 من حديث عقبة بن عامر ان عدم تنفله لهما كان للشغل فليكن

الذي واقع عقبة النخعي

علم النخعي

عدم التنفل لهما من الخلفاء للشغل ايضا وقد روى محمد بن نصر وغيره
 من طرق قوية عن عبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابي وقاص و
 ابي بن كعب وابي الدرداء وابي موسى وغيرهم الهم كانوا ابو الطيبون
 عليهما واما ما قال ابو بكر بن العربي اختلف فيها الصحابة ولم
 يفعلها احد بعد هم فيرده ما قال محمد بن نصر وقد روي
 عن جماعة من الصحابة وانا بعين الهم كانوا يصلون الركعتين قبل
 المغرب ثم اخرج ذلك باسانيد متعددة عن عبد الرحمن بن
 ابي ليلى وعبد الله بن بريدة ويحيى بن عصفور والاعرج وعامر بن
 عبد الله بن الزبير وعراك بن مالك وقد ذهب الى الاستحباب
 الحسن البصري حين سئل عنها فقال حسنتين والله لم اراد
 الله منها واحمد واسحق واصحاب الحديث وقال ال ابا حنيفة

كمال الدين ابن الهمام واقره في البحر وفي السواية فلو صلح احيانا بحيث
لم يلزم منه تاخير المغرب لم يكنه البتة كما هو مقتضى تطبيق
الاحاديث بعضها ببعض اه هذا والله اعلم

قضاء سنة الفجر بعد الغزبية قبل طلوع الشمس وفيه قضاء سنة الظهر بعد العصر
قد روى محمد بن ابراهيم عن قيس بن عمر وقال راى رسول الله
صل الله عليه وسلم رجلا يصلي بعد صلوة الصبح ركعتين فقال رسول الله
صل الله عليه وسلم صلوة الصبح ركعتان فقال الرجل اني لما ركعت صلوت
الركعتين التي قبلها فصليتها الآن فسكت رسول الله صل الله
عليه وسلم اخرج ابو داود وابن ماجه وابن ابي شيبة في مصنفه و
احمد بن حنبل والدارقطني والحاكم واخرج البيهقي بلفظ راى رسول
الله صل الله عليه وسلم ان اصلي ركعتين بعد الصبح الحديث والترمذي

بلفظ خرج

بلفظ خرج رسول الله صل الله عليه وسلم فاقيمت الصلوة فصليت معه
الصبح ثم انصرف النبي صلى الله عليه وسلم فوجدني اصلي فقال
مهلا يا قيس اصلوتان معا قلت يا رسول الله اني لما ركعت ركعت
ركعتي الفجر قال فلا اذن ومحمد بن ابراهيم وان لم يسمع عن قيس
لكن قد جاء متصلا من رواية يحيى بن سعيد عن ابيه عن حبة
قيس فيما اخرج ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما انه صلى
مع رسول الله صل الله عليه وسلم الصبح ولم يكن يركع ركعتي الفجر
فما سلم رسول الله صل الله عليه وسلم قام فركع ركعتي الفجر ورسول
الله صل الله عليه وسلم ينظر اليه فلم يركع عليه واخرجه احمد بن
الدارقطني والحاكم وقال صحيح على شرطهما فقد طهر من هذا
الحديث ان من لم يركع الركعتين قبل الفجر فليصل بعده قبل طلوع الشمس

وأما ما روى أبو سعيد الخدري يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول لا صلوة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس ولا صلوة بعد
 العصر حتى تغيب الشمس اخرج البخاري ومسلم واللفظ للبخاري
 فالجواب عنه بوجهين الأول ان النبي انما هو ممن صلى عند طلوع الشمس
 وعند غروبها يدل عليه ما روى النسائي والبوداود باسناد حسن
 عن علي قال لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلوة بعد العصر
 الا ان تكون الشمس بيضاء فنية واحرج احمد عنه من نوعا
 بل لفظ لا يصلي بعد العصر الا ان تكون الشمس بيضاء مرتفعة
 ويدل عليه ايضا ما اخرج البخاري في الحج من طريق عبد العزيز
 بن رفيع قال رايت ابن الزبير يصلي ركعتين بعد العصر ويخبر ان
 عائشة حدثته ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يدخل بيتها الا

الا صلاحها والثاني ان النبي انما هو ممن التلعق المبتدء واما الصلوات
 المفروضة او المسنونات فلا تجوز صلوة الجبازة بعد العصر وبعد
 الصبح اذ لم يكن عند الغروب ولا عند الطلوع بالجماع وقضاءه
 صلى الله عليه وسلم السنة الرابعة بعد صلوة العصر قد اخرج الشيخان
 عن كريب ان ابن عباس والمسور بن محزمة وعبد الرحمن بن اذهر
 ارسلوه الى عائشة رضي الله عنها فابوا افرء عليها السلام منا
 جميعا وسلمها عن الركعتين بعد العصر فقل لها انا اجزنا انك فصلينا
 وقد بلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم لقي عنها وقال ابن عباس و
 كنت اضرب الناس مع عمر بن الخطاب عنها قال كريب فدخلت
 على عائشة رضي الله عنها فبلغتها ما ارسلوني به فقالت سل
 ام سلمة فخر حبت اليهم فاجبرتهم بقولها فزدوني الى ام سلمة

بمثل ما رسلوني به الى عائشة فقالت ام سلمة سمعت النبي صلى
 الله عليه وسلم ينهى عنها ثم رآته يصليها حين صلى العصر ثم
 دخل على وعندي نسوة من بني حرام من الانصار فارسلت اليه
 الجارية فقلت قومي بجنبه فولى له تقول لك ام سلمة يا رسول الله
 تنهى عن هاتين واراك تصليها فان اشار بيده فاستأخري عنه
 ففعلت الجارية فاستأخري عنه فلما انصرف قال
 يا امة ابي امية سالت عن الركعتين بعد العصر وانه انما ينام من
 عبد العيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فخهاها تانك
 وما زاد احد والطيوي عن حماد بن سلمة عن الازرق بن قيس
 عن ذكوان عن ام سلمة قلت يا رسول الله افتغضبهما اذا فاتتا
 قال لا فنيه حماد بن سلمة قال الحافظ في التفریب حماد بن سلمة

بن دينار البصري ابو سلمة ثقة عابد اثبت الناس في ثابت وغير
 حفظه باخرة من كبار الثامنة م فلا تخلو هذه الزيادة من الوهم
 لان روايته الصحيحة انما هي اذا كانت عن ثابت لا عن غيره وفي
 حديث ام سلمة رواية حماد بن سلمة فيه عن الازرق بن قيس
 ولهذا وضعها الحافظ والبيهقي وغيرهما مع ان حماد بن سلمة تفرد
 بهذه الزيادة ولم يتابعها احد من كان في تلك الطبقة التي حماد
 بن سلمة فيها وهي طبقة اتباع التابعين كعمرو في الصحيحين وسنن
 ابي داود وكعبيد الله بن موسى الطحاوي وكعمر بن راشد البصري
 في النسائي وعبد الرزاق وكوكيع بن الجراح في النسائي ومحمد بن
 عبدالله في مسند احمد وكعبيد بن حميد في مسند احمد وكشعبة
 بن الحجاج في مسند احمد وكسفيان في الطحاوي وكابي اسامة

في الطحاوي ومعاذ بن معاذ بن نصر البصري في النسائي فهو لا
كلهم لم يذكر وهذه الزيادة في رواية حماد بن سلمة في موضع
منهم يدل على خطأ تلك الزيادة وعلى وجهه في تلك الرواية
وأما القول بقبول زيادة الثقة فليس بمطلق بل هو مقيد بما لم
تفع منافية لرواية من هو موثق منه كما في شرح النخبة وغيره
فحماد بن سلمة والنخبة ثقة فعمد بن الحارث موثق منه قال الحافظ
في التوفيق عمرو بن الحارث بن يعقوب اللضاري أبو يونس ثقة
ثقة حافظ من السابقة وقال في ترجمة حماد هو حماد بن سلمة
بن دينار البصري ثقة عابداً ثبت الناس في ثابت تغير حفظه
بأضرة من كبار الثامنة وقال الذهبي في مودته يتر أنه فاعلى
العبارة في الرواية المصنوعين ثبت حجة وثبت حافظ وثقة

متقن ثقة ثم صدوق ثبت ان عمرو بن الحارث موثق من
حماد على ان عمرو قد تابعه وكيع بن الجراح وهو ثقة حافظ عابد
ومعمر بن راشد وغيرهما كما تقدم فاذا قررنا لك ذلك فحفظ
رواية عمرو بن الحارث لها ترجيح وقوة ورواية حماد بن سلمة
التي فيها تلك الزيادة هي المرجوحة هذا والله اعلم

كراهية السنن حين الشروع في الاقامة وبعدها

قد اخرج مسلم واصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان عن ابي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اقيمت الصلاة فلا صلوة الا
المنكوبة وزاد ابن عدي في هذا الحديث قيل يا رسول الله ولا ركعتي
الفجر قال ولا ركعتي العجر قال الحافظ ابن حجر اسناده حسن وقد
اخرجه احمد والطحاوي من وجه آخر عنه لم يفظ فلا صلوة الا التي

اقيمت وقد اخرج البيهقي عن ابي هريرة قال اقيمت الصلوة فجا
 رجل فركع ركعتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلوة
 فلا صلوة الا المكتوبة وقد اخرج البخاري ومسلم نحوه عن ابن
 بينة قال مر النبي صلى الله عليه وسلم برجل وقد اقيمت الصلوة
 يصلي ركعتين فلما انفرد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ث به
 الناس فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح اربعا وقد
 اخرج مسلم وابوداود والنسائي وابن ماجه واللفظ لمسلم عن
 عبد الله بن سرجس قال دخل رجل المسجد ورسول الله صلى الله عليه
 وسلم في صلوة النداء فصلى ركعتين في جانب المسجد ثم دخل
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال يا فلان باي الصلوتين اعدت ابصلوتك وحدك ام ابصلوتك

منادى وقد اخرج ابوداود الطيالسي عن ابن عباس قال كنت اصلي و
 اخذ المؤذن في القامة فخذ بن النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 الصلي الصبح اربعا قال ابن القيم في اعدام الموقوفين حديث جيد لاسنا
 واخرجه الحاكم بلغظ اقيمت الصلوة فتمت اصلي الركعتين فخذ بن
 الحديث وقال صحح على شرط مسلم وقد اخرج الطبراني في الكبير عن ابي موسى
 الاشعري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راى رجلا يصلي ركعتي الغداة
 حين اخذ المؤذن يقيم فغمز النبي صلى الله عليه وسلم منكبته وقال الا
 كان هذا قبل هذا قال العراقي واسناده جيد فهذه الاحاديث تدل
 على كراهة شروع السنة حال القامة وبعدها سواء كانت السنة
 ركعتي الفجر او غيرها ولو كانت في جانب المسجد كما فهمت من حديث
 عبد الله بن سرجس فنظير قول من زعم انهم صلوا في الصلوة

لا فضل بينهم وبين المصلين بالجماعة فلذلك زجرهم النبي صلى
الله صلى الله عليه وسلم واجتج بالاحاديث الواردة بالامر بالفضل
بين الفرض والنفل وكذا بطل قول من خص سنة الفجر من عموم
قوله صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة
لان دور النهي الصريح في اداء سنة الفجر عند اقامة الصلاة
من غير احتمال ولا تاويل كما عرفت من حديث ابن بكينة و
عبد الله بن سرجس وابن عباس وابي موسى الاشعري رضي
الله عنهم واما ما روى ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة الا ركعتي الفجر
اخرجه البيهقي ففيه عباد بن كثير الثقفي البصري العابد المجاور
بمكة قال الحافظ ابن حجر في التقریب متروك قال احمد روى احاديث

كذب

كذب مع انه يعارض هذه الزيادة ما مر من زيادة ابن عدي قيل يا
رسول الله ولا ركعتي الفجر قال ولا ركعتي الفجر واما ما روى ابن ابي
شيبه في مصنفه عن حارثة بن مصرف ان ابن مسعود واما موسى
خزرجي عن سعيد بن العاص فاقيمت الصلاة فركع ابن مسعود ركعتين
ثم دخل مع القوم في الصلاة واما ابو موسى فدخل في الصف وما روى
عن عبدالله بن ابي موسى عن ابيه دعا سعيد بن العاص ابا موسى و
خديفة وابن مسعود قبل ان يعلى العذاة فلما خرجوا من عنده اقيمت
الصلاة فجلس عبدالله بن مسعود الى اسطوانة من المسجد فصلت
الركعتين ثم دخل المسجد ودخل في الصلاة وما روى عن ابي محمد قال
دخلت المسجد في صلاة العذاة مع ابن عمر بن عباس والامام يعلى
فاما ابن عمر فدخل في الصف واما ابن عباس فعلى ركعتين ثم دخل

مع الامام فلما سلم الامام فعد ابن عمر مكانه حتى طلعت الشمس فقام
 فركع ركعتين وماروي عن محمد بن كعب حجاج بن عمر من بيته فاقبت
 صلوة الصبح فركع ركعتين قبل ان يدخل المسجد وهو في الطريق
 ثم دخل المسجد فصلى الصبح مع الناس وماروي عن ابي الدرداء انه
 كان يدخل المسجد والناس صفوف في صلوة النبي فبصلى الركعتين
 في ناحية ثم يدخل مع التوم في الصلوة اخرج هذه الآثار الطيابة
 فالجواب ان هذه الاحاديث موقوفة كيف اشرك بها قول رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بفعل احد لا تعرف دليله وقد ثبت لنا من
 حديث ابي هريرة وابن جينة وعبد الله بن سر حيس وابي موسى
 الاشعري قال البيهقي في المعرفة واذا ثبت الحديث عن النبي صلى
 عليه وسلم فلا حجة في فعل احد بعده ا ه قال ابن حجر في فتح الباري

قال ابن عبد البر

قال ابن عبد البر وغيره الحجة عند النازع السنة فمن ادلى بها فقد
 افلح وترك التسفل عند اقامة الصلوة وتداركها بعد قضاء الفرض
 اقرب الى اتباع السنة وبتايد ذلك من حيث المعنى بان قوله في
 الاقامة حي على الصلوة معناه هلموا الى الصلوة اي التي يقام لها فاسد
 الفاس بامثال هذا الامر من لا يتشاغل عنه بنيرة وانه علم ا ه
 واما من شرع في النافلة قبل الاقامة ففعل يقطع وقيل لا وهو لا يصح
 لعموم قوله ولا يبطلوا اعمالكم قال الفاضل ابو الحسن السدي في فتح
 الودود حاشيته سنن ابي داود فلا ينبغي الاستغفال لمن حضر الاقامة
 الا المكتوبة ثم النهي متوجه الى المشرع في غير تلك المكتوبة لمن عليه
 تلك المكتوبة واما انما المشرعة قبل الاقامة فضروري لا اختيار
 فلا يستحلها النهي وكذا المشرع خلف الامام في النافلة لمن ادلى

المكتوبة قبل ذلك فلا ينافي حديث ما سبق من الاذنين في الشروع
في النافلة خلف الامام لمن ادى الفرض اه هذا والله اعلم

عدم فرضية الترتيب وعدم وجوبه

تدروى انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نسى صلوة
فليصل اذا ذكر لا كفارة لها الا ذلك اقم الصلوة لذكرى اخرجه
الشيخان ففي هذا الحديث حجة على من قال ان من ذكر بعد ان صلى
صلوة انه لم يصل التي قبلها فانه يصلي التذكير ثم يصلي التي كان
صلاها مراعاة للترتيب فانه استغيد من المصنف في قوله لا كفارة
لها الا ذلك ان لا يجب غيرا لها في التعليق المسموع وقد استدل
صحاب الهداية وغيره لهدينا بما رواه الدارقطني ثم البيهقي في
سننهما عن ابيه عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسى

صلوة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليتم صلوته فاذا فرغ فليعد
التي نسى ثم يسجد التي صلاها مع الامام واستدل من يرى وجوب
الترتيب ايضا بقوله عليه السلام لا صلوة لمن عليه صلوة قال ابو بكر
هو باطل وتاوله جماعة على معنى لا نافلة لمن عليه فرضية وقال ابن
الجوزي هذا النسخة على السنة الناس وما عرفنا له اصلا كذا في
عمدة القاري شرح صحيح البخاري ولابن الهمام في فتح القدير في
هذا المبحث تحقيقات نفيسة ملخصها ترجيح قول الشافعي
وكون ما ذهب اليه اصحابنا وغيرهم من اشتراط اداء القضاء قبل
الاداء لصحة الاداء عند سعة الوقت والتذكير مستلزما لا يثبت
شرط المقطوع به بظني المسلمم بالزيادة بخبر الواحد على القاطع
وهو خلاف ما نقرر في اصولهم وقال ابن نجيم المصري صاحب البحر

الرائق شرح كنز الدقائق وغيره في كتابه فتح الغفار بشرح المنار
 قول اصحابنا بان الترتيب واجب بنبوت الجواز بعونه مشكل
 جدا ولا دليل عليه مما مر في فتح القدير ا هـ وفي فتح القدير
 هذا كله بعد نبوت ذلك القاطع ومعرفة شخصه ولم يعينوه و
 الاجماع منتف اذا ما لك واصحابنا لم يقولوا بصحة الوقية اذا
 قدمت مطلقا فلا اجماع ويمكن كونه حديث امامه جبريل حيث قال
 الوقت ما بين هذين بناء على انه متواتر ومشهور وحكمه حكم
 المتواتر في تقييد مطلق الكتاب به وحققنا الدليل وجوب
 تقديم الفائمة دون فساد الوقية لو لم تقدم فان لم يفعل الشر
 لترك مقتضى خبر الواحد كترك الفائمة سواء ودعوى من ادعى
 ان خبر الترتيب مشهور مردود بان الخلف في رفعه بين

المحدثين ثابت فضلا عن شهرته الا ترى ان المذهب تقديم الوقية
 عند صيق الوقت ولو كان مشهورا عندهم لقد مو الفائمة مطلقا
 لجواز تقييد الكتاب فضلا عن غيره بالجزم المشهور فيكون الخلاف
 جواز الوقية في كل الوقت معيد ابعدم الفائمة لكن هذا احداث
 قول ثالث لان الثابت قائلان قائل بالاستحباب وقائل بالوجوب
 على الوجه الذي تقدم فنجعله للوجوب على ما ذكرنا احداث قول ثالث
 وهو لا يجوز فاذا امتنع اعمال ظاهر من الوجوب لزوم حمله على الترتيب
 ونفس الامتناع للاحداث هو القرينة الصارفة الى الترتيب فظهر
 بهذا البحث اولوية قول الشافعي وغيره من الغائلين بالاستحباب
 وهو محل فعله عليه الصدرة والسلام الترتيب في القضاء يوم الخندق
 لان مجرد الفعل لا يستلزم كونه المعين لجواز كونه الاولى ا هـ

سجود السهو بعد التسليمين وقبلهما

ثم اخرج ابوداود والطبراني واحمد عن نوبان مرفوعا لكل سهو سجدة واحدة
 بعد السلام وقد روى الشيخان في قصة ذي الديد عن ابي هريرة
 فضلى ركعتين ثم سلم ثم كبر فسجد مثل سجوده او اطول ثم رفع
 راسه وكبر فغني هذا جاء السجود بعد السلام وقد جاء قبل السلام
 ايضا فيما اخرجه البخاري عن عبد الله بن مالك بن بجنة قال ان النبي
 صلى الله عليه وسلم صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الاوليين ولم يكسب
 فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلوة وانتظر الناس تسليمه كبر
 وهو جالس فسجد سجدة ثم قبل ان يسلم ثم سلم ولهذا اختلف
 العلماء في ذلك فقال الشافعي ان سجود السهو كانت قبل السلام
 وقال مالك ان كان السهو بالزيادة فالسجود بعد السلام اخذ

انما امر حديث ذي الديد وان كان بالانقضاء فقبل

من ههنا

من حديث ابن بجنة وقال ائمتنا انها بعد السلام والخلاف ليس الا
 في الاولوية والحق ثبوت ذلك كله كما فصلح العيني في البناءة
 ثم اصحابنا اختلفوا في انها بعد التسليمين او بعد سلام واحد من
 عن يمينه كما احاطه الكرخي او تلقاء وجهه كما احاطه فخر الاسلام
 والذي صحى في الهداية والنباح والطهارة وغيرها هو كونه بعد
 التسليمين صرفا للسلام المذكور في الاحاديث الى ما هو المعهود كذا
 في شرح المنية هذا والله اعلم

بذل الشاهد

انما نقصان الصلوة بالسجدتين والسلام بعدها او معه امر جائز
 قد جاء في قصة ذي الديد عن ابي هريرة فضلى ركعتين ثم سلم ثم
 كبر فسجد مثل سجوده او اطول ثم رفع راسه وكبر وقد روى عبد الله
 بن مسعود رضي الله عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما سلم

قيل له يا رسول الله احدث في الصلوة شيئاً قال وما ذاك قالوا
 صليت كذا وكذا قال فثنى رجله واستقبل القبلة فسجد
 سجدين ثم سلم ثم اقبل علينا بوجهه فقال انه لو حدث في
 الصلوة شيئاً ابناءكم به ولكن انما انا بشر مثلكم انسي كما
 تنسون فاذا نسيت فاذا ذكرتني واذا شك احدكم في صلوة
 فليخبر الصواب فليتم عليه ثم يسلم ثم يسجد سجدين اخرجهما
 الشيخان وقد روى عبدالله بن مالك بن بكينة وقال ان النبي
 صلى الله عليه وسلم صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الاولىين ولم
 يجلس فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلوة وانتظر الناس تسليمه
 كبر وهو جالس فسجد سجدين قبل ان يسلم ثم سلم اخرجه
 البخاري وقد روى عمران بن حصين رضي الله عنه ان النبي صلى

عليه وسلم

عليه وسلم صلى بهم فسجد سجدين ثم تشهد ثم سلم اخرجه
 ابو داود وابن حبان والترمذي وقال حسن غريب والحاكم وقال
 صحيح على شرط الشيخين فقد ثبت من مجموع هذه الاحاديث ان النفل
 لا يجبر الا بالسجدتين وليس الواجب الا هاتين السجدتين واما التسليم
 بعد السجدتين بدون التشهد او معه فهذا امر جائز لا دخل له في
 اجبا وتفصا الصلوة في المصنفه درينجا يعني في حديث ذي
 الديدية تشهد وسلام برأى سجدة سهو مذكورشه ومذهب جمهورهم
 ست كه بود سجدة سهو تشهد وتسلم بنيت والله اعلم اه هذا والله اعلم

عود المصلي اذا قام من الركعتين حتى تسبتم قائماً

قد روى المغيرة بن شعبه رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال اذا شك احدكم فقام في الركعتين فاستتم قائماً

فليمض ولا يعود وليسجد سجدتين فان لم يستتم قائما فليجلس
رواه ابو داود وابن ماجه والدارقطني واللفظ له وفي سند هذا
الحديث والكان جابر الجعفي لكن لم يتفقوا على تصغيره فقد وثقه
شعبة وسفيان الثوري وقال وكيع ما شككتم في شيء فلا شكوا
ان جابر الجعفي ثقة كذا في كتاب الرغيب والترهيب للمزني
ولا يخفى ان هذا الحديث فيه عودة ما لم يستتم قائما وهو ظاهر المذهب
وهو الاصح فتح وكذا في التبيين والبرهان وقال في اللمداد و
اتبنا متن مواهب الرحمن وشرحه البرهان بصريح الحديث الذي
رويناه وهو ظاهر الرواية وفي الهداية والكنز ان كان الى العنود
اقرب عاد وان كان الى القيام اقرب لا يعود وذلك لان الاصل
ان ما يقرب الى الشيء يأخذ حكمه كفناء المصروع وحريم البئر

وقربه الى العنود بان رفع اليديه من الارض وركبته عليها او ما لم
ينصب المصنف الا سفل وصح في الكافي فكانه لم يقم اصلا والكان
الى القيام اقرب مكانه وقد قام وهو فرض قد تلبس به فلا يجوز
رفضه لاجل واجب وهذا التوفيل مردي عن ابي يوسف واختاره
مشايخ بخارا وارفضاه اصحاب المتون وقد جزم في المسبوط
ان ظاهر الرواية عودة ما لم يستتم قائما ولا يعدل عن ظاهر
الرواية كذا في طوابع الانوار شرح الدر المختار هذا والله اعلم

لا تقصر الصلوة في اقل من اربعة برد

لم ار في المساندة التي يجب فيها قصر الصلوة حديثا عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم الا ما رواه مسلم وابوداود عن يحيى بن يزيد
الهناي قال سألت اسن بن مالك عن قصر الصلوة فقال كان

رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج مسيرة ثلثة اميال او ثلثة فراسخ
صلى ركعتين وللبخفي عن يحيى بن يزيد راويه عن انس قال
سالت انسا عن قصر الصلوة وكنت اخرج الى الكوفة يعني من البصرة
فاصلي ركعتين ركعتين حتى ارجع فقال انس فذكر الحديث فهذا
الحديث الصحيح الصريح وان لم يصلح للاحتجاج في التحديد بثلثة اميال
كما ذهب اليه اهل الظاهر لكونه مستكوا فيه الا انه يحتج به على
ثلثة فراسخ لكون ثلثة اميال مندرجة فيها لكن لم يذهب الى هذا
التحديد احدا صلا فلا يعمل بالحديث كما هو المقرر و الا ما رداه للدار ^{قطن}
وابن ابي شيبة من طريق عبد الوهاب بن مجاهد عن ابيه وعطاء
عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا اهل مكة
لا تقصروا الصلوة في ادنى من اربعة برد من مكة الى عسفان

مخروا وكان معمولاً عمل بموافقة ابن عمر وابن عباس كما سيحكي
الا ان فيه عبد الوهاب وهو متروك وكذا به النوري كما في قريب
التحذير وبالجملة ان ما روي عنه صلى الله عليه وسلم ان كان صحيا
فصوم غير معمول به وان كان معمولاً به فهو غير صحيح فينبغي ان يرجع
الى آثار الصحابة فاذا روينا في البخاري تعليقا عن ابن عمر وابن عباس
كانا نقصران في اربعة برد وقد وصله ابن المنذر من رواية يزيد
بن ابي حبيب عن عطاء عن ابي رباح ان ابن عمر وابن عباس كانا
يصليان ركعتين ويفطران في اربعة برد فما فوق ذلك فهذا
صريح في ان لا يقصر من دون اربعة برد ومن ثم اذا سافر ابن عمر
رضي الله تعالى عنه البريد لا يقصر الصلوة كما في موطأ مالك فلا
يعارضه ما روي ابن ابي شيبة عن وكيع عن مسعر عن محارب

سمعت ابن عمر يقول اني لا سافر الساعة من النهار فاقتصر
وقال الثوري سمعت جبلة بن سحيم سمعت ابن عمر يقول لو
خرجت ميلا قصرت الصلوة قال الحافظ اسناد كل منهما صحيح
وذلك من وجهين احدهما انهما ليسا بصحيين في كون هذه
المسافة غاية القصر بل يحتمل ان يكون مسافة يبتداء منها القصر
وثانيهما انه لو سلم صراحتها فنقول انها يجوز ان القصر فيما دون
اربعه برد وذاك يمنع فوجب ان يعمل على ما يمنع ليكون العمل
عليه عملا على الامر المستيقن ولهذا يقدم المنع على الاباحة ولا يعارض
ماروي مالك عن سالم ان عبد الله بن عمر كان يقصر الصلوة في مسيره
اليوم التام وماروي عبد الرزاق عن ابن عباس قال لا تقصر وا
الصلوة الا في اليوم ولا تقصر فيما دون اليوم ولا في ابي شيبة

من وجه آخر

من وجه آخر صحيح عنه قال تقصر الصلوة في مسيره يوم وليلة لان
مسافة اربعة برد يمكن سيرها في يوم وليلة كما في الفتح والمراد
من اليوم هو اليوم مع الليلة كما وقع في رواية ابن ابي شيبة واما
ماروي من فعلها بقصر الصلوة على مسافة بعيدة تزيد على اربعة
برد فليس فيه مخالفة وهو ظاهر فان لا نزاع في القصر فيما يزيد
على اربعة برد واما ماروي محمد في كتاب الآثار عن علي بن ربيعة قال
سألت ابن عمر الى كم تقصر الصلوة قال تعرف السويدي قلت لا
ولكن قد سمعت بها قال هي ثلث ليال فواصل فاذا خرجنا اليها
قصرنا الصلوة فلا يساوي ماروي ابنه سالم عنه انه كان
يقصر في مسيره اليوم التام كما مر وما مر عن ابن دينار عنده ما مر
من عطاء عنه فان رواة هذه الرواية عن ابن عمر اكثر مع

كوتها موافقة لما روي عن ابن عباس وان سلمتسا ويها فالعمل
 على ما روي عن ابن عباس وليعلم هنا ان ما ذكره اصحابنا من
 ان ادنى ما يقصر فيه الصلوة هو مسيرة ثلاثة ايام من اقصر ايام
 السنة من الصبح الى الزوال مضيح وموافق لما اخبرنا من اربعة برد
 ولا تخالف بينهما لان البرد هو اربعة فراسخ والفرسخ هو ثلاثة
 اميال والميل على ما قال النووي ستة آلاف ذراع والذراع
 اربعة وعشرون اصبعاً معترضة معندلة والا صبع ستة شعيرات
 معترضة معندلة μ وقال الحافظ هذا الذي قاله هو الا شهر
 فعلى هذا اربعة برد تكون ثمانية واربعين ميلاً ويعلم كل احد
 انها تقطع في ثلاثة ايام فليكن هو المعتمد هذا والله اعلم
 صحة الجمعة في كل مكان حتى في البراري وقت دفع الزرع في اقامة الجمعة

فد ان فرض الله تعالى علينا الجمعة بنص كلامه اذ الوادي للصلوة من
 يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله ولم يقيد به مكان دون مكان فهو
 كما في فتح القدير يفيد الا يفرض على العموم في الامكنة μ وقد اخرج
 ابن ابي شيبة وصححه ابن خزيمة من طريق ابي رافع عن ابي هريرة
 عن عمر انه كتب الى اهل البحرين ان جمعوا حيث ما كنتم فلا يجوز لتقييد
 الآية بخبر لا جمعة ولا تشرق ولا صلوة فطر ولا اضحى الا في مصر
 جامع او مدينة عظيمة اخرجها ابن ابي شيبة وصححه ابن خزم وعنده
 عبد الرزاق عنه لا تشرق ولا جمعة الا في مصر جامع وهو موقوف
 في حكم المرفوع بدليل ان كتاب الله يفيد الا يفرض على العموم في
 الامكنة فاقدمه ففيه في بعض الاماكن لا يكون الا من سماع
 وذلك لانه خبر الواحد وتقييد الكتاب باخبار الآحاد لا يجوز

اذ هو زيادة على الكتاب فان قلت ان المصير شرط للمجموعة وزيادة
 الشرط على الكتاب المطلق بجبر الواحد جائزة في النهاية جازان
 ثبت الشرط لانه احط بجبر الواحد ولا يثبت به الركن قلت
 رده ابن الهمام حيث قال في باب قضاء الغوائت ولا يخفى ان اثبات
 شرط للمطلق في الصحة من غير الزيادة بجبر الواحد على القاطع المطلق
 تعيب للمطلق في الصحة به على ما لا يخفى على من له ادنى تأمل في الاصول
 فلا يجوز μ فان قلت آخذ من فتح العدير ان قوله تعالى فاسعوا
 الى ذكر الله ليس على اطلاقه اتفاقا بين الامة اذ لا يجوز اقامتها
 في البراري اجماعا ولا في كل قرية عنده بل بشرط ان لا يطعن
 اهلها عنها صيفا ولا شتاء فكان خصوص المكان مراد ايها
 اجماعا فقد رفرية الخاصة وقد رنا المصير وهو اول حديث علي

قلت ان اراد هذا القائل ان الآية قد خصت منها البراري
 بالاجماع فصارت ظنية فيما بقي فجاز تخصيصها بجبر الواحد ثانيا
 كما قال ابن الهمام في بحث قروة الفاتحة خلف الامام ان مدرك
 الركوع خصص من آية فافروا ما ليس من القرآن بالاجماع فصارت
 ظنية فجاز لنا ان نخصصها ثانيا بحديث قروة الامام قروة له
 فغير صحيح لان التخصيص بالاجماع تخصيص بمنفصل وقد تقرر في
 الاصول ان مثل هذا التخصيص لا يفيد الظنية وكيف يقال بذلك
 لانها لو صارت ظنية فيما بقي فكيف يثبت فرضية المجموعة
 في المصير لان الررض لا يثبت الا بالقاطع وان كان مراد ذلك
 القائل انه لما كان حصرص المكان مرادا بالاجماع صارت الآية
 جملة فجاز بيانها بجبر الواحد وثبت به شرطية المصير ^{فغير صحيح}

ايضاً فانه لما خصصت منها البراري بالاجماع لا تكون الآية مجملة
 بجهة هذا التحصيل فانه لو وسع هذا الباب لصار كثير من
 الدلة التي خصص منها البعض مجملة ولم يقل به احد نعم لو ثبت
 بسند صحيح الغم اجمعوا في وقت واحد بعد تخصيص البراري ان
 يراد منها بعض الامكنة لتم المرام ودونه جمع القتام بل قد اخرج
 البيهقي عن لينة بن سعد قال كل مدينة او قرية فيها جماعة امرؤ
 بالجمعة فان اهل مصر وسواحلها كانوا يجمعون الجمعة على عهد عمر وعثمان
 بامرهما وفيها رجال من الصحابة وقد اخرج عبد الرزاق باسناد
 صحيح عن ابن عمر انه كان يرى اهل المياه بين مكة والمدنية
 يجمعون فلا ييب عليهم **نظر الدقيق يحكم** ان في
 الجمعة تكون جماعة عظيمة تجتمع فيها الخواص والعوام والامامة

امر يرغب فيه كل احد فيقع النزاع في الامامة فلا يمكن اقامته للجمعة
 لانهم لا يصلون منفردا ولا يجوز لهم ذلك فيجب شرطية الامام
 لدفع هذا النزاع في الهداية لا يجوز اقامتها الا للسلطان او لمن امره
 السلطان لانها تقام بجمع عظيم وقد تقع المنازعة في التقدم والتأخر
 وقد تقع في غيره فلا بد منه تقيماً لامرها **٥** فاذا ثبت هذا الشرط
 ثبت شرط المصر ضرورة ايضاً فان وجود الامام واقامته لا يفتقر
 بدون المصر ومن هنا جاء التوفيق بين تعريفات المصر كلها
 فان الغرض من كل منها ان يقرر موضع يقيم الامام فيه فعرف
 كل بما غلب على ظنه ان الامام يقيم في هذه القرية دون هذه
 والتعريف الجامع ماهو ظاهر الرواية وهو موضع له امير وقاض
 ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وكذا اجاء التوفيق بين الآثار

فان من شرط المصر كعلي نظر الى ان الامام الذي يرفع به النزاع
لا يكون الا في المصر ومن لم يشترط نظر الى دفع النزاع نفسه
فقال جمعا حيث ما كنتم وبهذا ظهر ما قال الشوكاني في نيل
الاوطار للاجتهاد فيه يعني في اثر علي مسرح فلا ينتهض للاجتهاد
١٠ خلاصة المرام في هذا المقام ان الغرض الاصيلي دفع الشناخ
لا وجود الامام والمصر بعينها فانه لا دخل للشخص والمكان للعبادة
وهو ظاهر كذا في الدر المختار من الذور والعيني شرح الكنتري
القضاء قد روى عبد الرزاق ان عمر بن عبد العزيز كان مستبدا
بالسويداء في امارته على الحجاز فحضرت الجمعة فهيؤ له مجلسا
من البطحاء فتدازن بالصلوة فخرج فخطب وصلى ركعتين وحجرت
وقال ان الامام يجمع حيث كان وقد قال الامام محمد بعد بشرطية

المصر كل موضع مصره الامام فهو مصر كما في السنين وفي النعم ناشي
وان قل وصغر وفي خزائن الفتاوى عن الامام محمد اذا اجتمع
الناس على رجل يجمع لهم جازم ١٠ واما هذا الزمان فزمان جهل
وطغيان يطلبون الرياسة في امور الدنيا لا في امور الدين كما كان
الامر بالعكس في الازمنة الماضية فلا حاجة الى السلطان واذنه
ولهذا قال الامام محمد كما سلف عن خزائن الفتاوى اذا اجتمع الناس
على رجل يجمع لهم جازم ١٠ قال الشيخ رفيع الدين بن ولي الله المحدث
الدعوي ان اهل المرتبة واركان الدولة كانوا يتنازعون فيها
في القرون الماضية فاما اليوم بل فيما قبل من الازمنة الكثيرة
فلا يتناشقون الا في امور الدنيا والرياسة فلا حاجة الى السلطان
واذنه ١٠ معربا فان قلت قد ظهر من تقريرك هذا الجملة

تجوز في كل الامكنة لكن بشرط دفع التنازع فكيف لم يصل الجمعة
رسول الله صلى الله عليه وسلم في عرفات قلت انه واقعة حال
فجازان يجوزون عدم تجميعه صلى الله عليه وسلم كان للنسك
لا لكونها صحرا وضع وجود هذا الاحتمال لا يتم به الاستدلال
اذا عرفت هذا فلا شك في صحة الجمعة في هذه البلدان فلا حاجة
الى آخر الظهر بعدها كما عرف عند العوام والله اعلم بحقيقة المرام

البدعات حال الخطبة

قد عرف في زماننا في بلادنا بدعات حال الخطبة ولم ار شيئا
منها ثبت فيه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بل ولا قول احد من
الصحابة ولا نعلم منها ان الخطيب ينزل في الخطبة الثانية
الى درجة يسفل من درجات المنبر ثم يعود وقد صرح بكونه

بدعة صاحب رد المحتار فقلنا عن ابن حجر ومنها انه اذا صعد على
المنبر رفع يديه ثم يشرع في الخطبة ومنها اذا اتم الخطبة رفع
يديه ايضا نعم اذا سئل الخطيب ان يدعو جاز له الدعاء برفع
اليدين كما في الحديث ومنها ان المستمعين للخطبة يضعون الايدي
تحت السرة في الخطبة الاولى وفي الثانية يضعون على الركب
وكيف لا يقال ان هذا الامر بدعة اذ لو كان سنة لتقل البناء ولو
آحادا ولما فعل اجلة الصحابة الاحياء قال تدوة الحديثين و
والفقهاء من المنايعة صاحب كتاب المغني روى يعلى بن شداد
بن اوس قال شهدت مع معاوية بيت المقدس فجمع بنا فاذا
جل من في المسجد اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرائبهم
محتسبين والامام يخطب وفعله ابن عمر وانس رضي الله تعالى عنهم

ولم ينفرد لهم مخالفا فصارا جماعا ١١ هذا والله اعلم

فرع الفاتحة في صلوة الجنائز

قد جاءت الاخبار والآثار في فرقة الفاتحة بعد التكبير الاولى في صلوة الجنائز ونبت الاختلاف من الصحابة في فعلها وتركها ولهذا الاختلاف ترى الائمة وقع فيهم الاختلاف والارجح هو الفرقة على وجه الاستحباب او السنة قد اخرج البخاري في صحيحه عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب فقال ليعلموا انها سنة ١٢ ومن المعلوم ان قول الصحابي من السنة كذا حديث مرفوع عند الاكثر ولا يقال بركنية الفاتحة ووجوبها مستدلا بحديث لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب لانا نقول انها ليست صلوة حقيقة وانما هي دعاء واستغفار للميت ولهذا ليس فيها اركان الصلوة مع ان

الصلوة

الصلوة لا تجوز بدونها من الركوع والسجود وغيرهما مع ان ابن مسعود قال لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لنا في الصلوة على الجنائز دعاء ولا قرءه كبير ما كبير الامام واحتر من الدعاء اطيبه اوردته الشربلالي في رسالته في هذا الباب لكن لم يفرقوا الى احد من المحررين ولا سيدنا باشر ابن مسعود هذا على كراهة فرغها لانه لا يفيدها بل فيه نفى التوقيت مع ان ابن مسعود فرغ فيها كما نقل عنه ابن المنذر مشروعتها كما في عمدة القاري والراوي اذا فعل بخلاف ما روى بيقين سقط العمل به واما النوايل بان الفرقة بفاتحة الكتاب ما كان الا بنية الدعاء فلا يخفى ضعفه فان اختلاف النية امر باطن لا يطلع عليه احد الا ببيان ما نفى فكيف تحمل قرءة الفاتحة على نية الدعاء واما الاستدلال على منع الفرقة بحديث ابي هريرة مرفوعا اذا صليتم على الميت فاخضروا له الدعاء

رواه ابو داود وصححه ابن حبان فضعيف ايضا لانه ليس فيه منع القراءة
بل فيه الاكثار بالدعاء والا خلاص لبسجباب واما ما استدلال الطحاوي
على ترك القراءة في الاولى بتركها في باقي التكبيرات وبترك التشهد قال
ولعل قراءة من قرأ الفاتحة من الصحابة كان على وجه الدعاء لا على وجه
التلاوة وتوله الفاسية يحتمل ان يريد ان الدعاء سنة فذا ورد الحافظ
ابن حجر في فتح الباري ^{عكاه} من النقيب وما يتضمن استدلاله من التعسف
فليس جمع اليه قال الحسن الشرنبلالي في حاشية الدرر قوله لا قراءة فيها
المزونات في الوالوية ان قراءة الفاتحة بنية الدعاء لا بأس به وان قرأها
بنية القراءة لا يجوز اقول ففي الجواز فيه تامل لاننا بنا في كثير من مواضع
الخلاص استجاب رعايته كعادة الوضوء من مس الذكر والمدة فيكون
رعاية صحة الصلوة بقراءة الفاتحة على قصد القرآن كذلك بل اول لان

الامام الشافعي بغير ضحا في الجبارة فامل ا ^{هـ} وفي عمدة الرعاية قوله خلافا
للشافعي فان عمدة بقره الفاتحة بعد التكبيره الاولى وهو لا قوى دليلا
وهو الذي احتاره الشرنبلالي من اصحابنا والى فيه رسالة ^{هـ} وفي
التعليق المجد قوله لا قراءة على الجبارة الخ اقول يحتمل ان يكون نفي الشراعية
المطلقة فيكون اشارة الى الكراهة وبه صرح كثير من اصحابنا المتأخرين حيث
قالوا يكره قراءة الفاتحة في صلوة الجبارة وقالوا الوضوء هابنية الدعاء
لا بأس به ويحتمل ان يكون نفي اللزوم فلا يكون فيه نفي الجواز واليه مال
حسن الشرنبلالي من متأخري اصحابنا حيث صنف رسالة سماها بالنظم
المستطاب لحكم القراءة في صلوة الجبارة بام الكتاب ورد فيها على من ذكر
الكراهة بدلائل شافية وهذا هو الاولى لبثوث ذلك عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم واصحابه ا ^{هـ} وقال القاضي محمد ثناء الله الحنفى الجدي

الباني بيتي في وصيته وبعد تكبيره اول سورة فاتحة بهم بخوانند ما
هذا آخر الكلام فيما قد ناه من النظام فقد جاء بحمد الله بحيث
 يتميز به القارئ عن الباب وارجو ان يتقبله الكلمة اول الالباب
 ولا اخاف عن صيروري غرضاً لسهام السفهاء اذ لم يخلص عنهم ممن
 سلف من الكلاء فطنا منهم بانهم بالانكار من الارواح بعيدون وهل يستوي
 الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولست انا مدعياً بالصواب في كل امر
 وباب مع اعترافي بان التصنيف امر رفيع المسالك وليس مثلي اهلاً
 لذلك فان غنرتهم ايها الكلاء على الزلة والخطاء فاسدوا ذيل العفو و
 الاصلاح فانه شجرة من ارندي برداء النعوى والصلاح والحمد لله على الاجتهاد
 والصلوة والسلام على سيد الانام وعلى آله الغظام واصحابه
 الكرام ٠ ٠ ٠ ٠